

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الستون

١٦ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب
المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الدوري الثامن للدانمرك

إضافة

الردود الواردة من الدانمرك

[تاريخ الورود: ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤]

* [CEDAW/C/60/1](http://www.cedaw.org/C/60/1).

** هذه الوثيقة صادرة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



السياق العام

١ - يرجى الرجوع إلى المرفق للاطلاع على رد تفصيلي بشأن وضع كل توصية من توصيات اللجنة على حده.

وقد أُعد التقرير الدوري بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات ذات الصلة من أجل ضمان تقديم رد شمولي يضم الجميع، وشرح لكيفية تنفيذ الحكومة الدائمية للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وشُجعت أيضا المؤسسات، ومنها مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات الباحثين والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال المساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، على المساهمة في التقرير من خلال تقارير الظل المرفقة بالتقرير الرسمي.

وبعد الحوار الأخير مع اللجنة، عُقدت عدة اجتماعات من أجل ضمان إلمام الوزارات المعنية بمسؤولية كل منها عن متابعة الاتفاقية، وأخيرا وليس آخرا بالتوصيات والاستنتاجات الواردة من اللجنة.

ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة شؤون الطفل والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والشؤون الاجتماعية هما الوزارتان المسؤولتان عن آليات التنسيق والإبلاغ الفعالة والقوية.

غرينلاند

قُدمت هذه الملاحظات الختامية إلى حكومة غرينلاند والمنظمات غير الحكومية والمجلس المعني بالمساواة بين الجنسين، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للحكومة. ومنذ صدور التقرير الدوري السابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بُذلت جهود لتعزيز الوعي بشأن المساواة بين الجنسين في غرينلاند من خلال مبادرات وتشريعات، ويمكن الرجوع في ذلك إلى الملحق ألف في الصفحة ٤٣، ولكن حكومة غرينلاند ليس لديها استراتيجية مشتركة لعمل من هذا القبيل. ووزير شؤون المساواة بين الجنسين هو المسؤول عن الجهود العامة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد اتخذت التدابير التالية لتنفيذ توصيات اللجنة:

التعريف باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع.

منذ صدور التقرير السابق، أطلقت حكومة غرينلاند العديد من المبادرات للتوعية بوجود الاتفاقية. وفي عام ٢٠١٠، استضافت غرينلاند حلقة دراسية في ايلوليسات عن المساواة بين الجنسين، تركز على قضايا المساواة بين الجنسين للرجال والنساء في بلدان الشمال الأوروبي الغربية.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت حكومة غرينلاند ومجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي المعني بالمساواة بين الجنسين بوابة إلكترونية في عام ٢٠١٢ تركز على المساواة بين الجنسين للرجال والنساء في بلدان الشمال الأوروبي الغربية.

وفي عام ٢٠١٠، صوت كذلك برلمان غرينلاند لاختيار يوم العشرين من أيار/مايو يوما وطنيا للمساواة.

العنف ضد المرأة:

وضعت حكومة غرينلاند استراتيجية وطنية وخطة عمل لمكافحة العنف الأسري للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء عدم وجود تشريعات في غرينلاند توفر حماية كافية للمرأة.

ومن الممكن حاليا إصدار أوامر تقييدية كإجراء وقائي في غرينلاند. وتصدر الإشارة على أي حال إلى أن قوة الشرطة والنظام القضائي هما مجالا المسؤولية المندرجان داخل نطاق اختصاص حكومة الدانمرك.

التشريعات:

في عام ٢٠١٣، أجاز برلمان غرينلاند قانونا جديدا للمساواة بين الجنسين، هو القانون البرلماني رقم ٣ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بشأن المساواة بين الجنسين للنساء والرجال. وينص القانون على تغييرات في التشريعات السابقة ويتضمن أحكاما لتعزيز التمثيل المتكافئ للنساء والرجال في مجالس إدارة الشركات التي تملكها حكومة غرينلاند، إما كليا أو جزئيا، وكذلك أحكاما تهدف إلى منع التحرش الجنسي والقائم على نوع الجنس.

الإحصاءات:

أدخلت تحسينات على التقارير الإحصائية المتعلقة بمجالات العنف وتكوين المجالس وسوق العمل. وفي عام ٢٠١١، أصدرت حكومة غرينلاند تقريراً بعنوان "الشؤون الجنسية والمساواة بين الجنسين في سوق العمل" بشأن المبادرات المتعلقة بالتشكيلة الجنسية وتحقيق المساواة بين الجنسين في ٤٩ من أماكن العمل التابعة للقطاعين العام والخاص. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات إحصائية تتعلق بالتشكيلة الجنسية للمجالس في الأعمال المملوكة للحكومة، وكذلك في عدد من المجالس واللجان واللجان الفرعية الدائمة التي تقدم المشورة إلى الحكومة.

المجلس الجديد:

في عام ٢٠١٢، وافق البرلمان الموحد على القانون البرلماني رقم ٢٣، المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي يقضي بإنشاء مجلس غرينلاند لحقوق الإنسان. وهذا المجلس هو مجلس مستقل، يعمل بصفة منفردة، وبالتالي لا تقيده أي سلطة عامة.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني:

بعد الدراسة السابقة، أوصت اللجنة بأن تعتمد حكومة غرينلاند استراتيجية لتعميم المساواة بين الجنسين. ورغم أن غرينلاند لم تقرر بعد هذا النوع من التنفيذ، فإنه بصدر القانون الجديد رقم ٣ للمساواة بين الجنسين، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصبح مجال المساواة بين الجنسين يحظى بمزيد من التركيز.

جزر فارو:

تُرجمت التوصيات التي صدرت عقب الدورة الرابعة والأربعين في عام ٢٠٠٩ إلى لغة جزر فارو، ونُشرت في بيان صحفي وتم تحميلها على الموقع الإلكتروني لحكومة جزر فارو. وأبلغ ممثلو حكومة جزر فارو أيضاً بما دار في الدورة، وناقشوا التوصيات التالية في الإذاعة الوطنية في جزر فارو. وأحيلت التوصيات إلى الإدارات الحكومية المسؤولة عن المجالات المذكورة في التوصيات.

الإطار التشريعي والمؤسسي

٢ - ترد إشارة إلى الرد على السؤال ٢ في تعليقات الدائمك على قائمة القضايا والأسئلة فيما يتعلق بالنظر في التقرير السابع.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عينت الحكومة الدانمركية لجنة من الخبراء في مجال حقوق الإنسان. وكانت اللجنة مكلفة بقضايا منها إكمال إجراء فحص شامل لما إذا كان ينبغي إدماج عدد من صكوك حقوق الإنسان، منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في القانون الدانمركي. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى اللجنة النظر في إمكانية انضمام الدانمرك إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

وقدمت اللجنة تقريرها في آب/أغسطس ٢٠١٤ الذي أرسل لاحقاً إلى جلسة استماع علنية. وقررت الحكومة في الوقت الحالي أنه لن يتم دمج الاتفاقية في القانون الدانمركي.

وفيما يتعلق ببناء القدرات: أشارت المحكمة الإدارية الدانمركية، وهي المسؤولة عن تدريب القضاة، إلى أن التمييز أُدرج كموضوع في دورات وبرامج تدريب القضاة ذات الصلة، وتعتبر كذلك المحاضرات والمناقشات بشأن قضايا التمييز موضوعاً متكرراً في التقارير نصف السنوية لأكاديمية القضاة.

وأصدر مدير النيابة العامة مبادئ توجيهية إرشادية إلى دوائر الشرطة والنيابة العامة بشأن التحقيق والمقاضاة في القضايا التي تتعلق بالعنف العائلي وجريمة الملاحقة والتعامل مع الحالات المتعلقة بأوامر الحماية وأوامر الإبعاد والطرْد. وفي غرينلاند، يتم تنفيذ المبادئ التوجيهية وفقاً للتشريعات السارية في غرينلاند.

وفي الآونة الأخيرة، عقد مدير النيابة العامة حلقات تدريبية في جميع أقسام الشرطة، بما في ذلك دائرة النيابة العامة، بشأن مسائل من قبيل أوامر الحماية وجريمة الملاحقة. ونتيجة لذلك، لا يزال التركيز قائماً على هذه القضايا وعلى ضمان التطبيق الصحيح للقواعد.

وعلاوة على ذلك، فإن مدير النيابة العامة يقدم حلقة دراسية تدريبية لممثلي الإدعاء والقضاة من الدانمرك وجزر فارو وغرينلاند عن التعرض لسوء المعاملة في الأسرة، لمعالجة قضايا من قبيل سيكولوجية الشهود، والعلاقة بين الضحية والجاني، وكذلك القواعد التي تحكم أوامر الحماية.

وفي أكاديمية الشرطة يجري تدريب طلبية الشرطة على التعامل مع حالات عنف العشير. وجزء من هذا التدريب هو الوحدة التدريبية الموضوعية عن الفئات الضعيفة، التي يتعلم خلالها طلاب الشرطة كيفية الاضطلاع بواجبات الشرطة المعقدة مع إيلاء اعتبار

للفئات المختلفة من المواطنين والثقة فيها. وتشمل هذه الوحدة التدريبية أيضا العناصر المتعلقة بالجرائم التي ترتكب ضد أي شخص في إطار العلاقات الحميمة.

وتتلقى شرطة فارو تعليمها في الدانمرك، بينما يتوافر للشرطة في غرينلاند التعليم الأساسي الخاص بها.

وأدجت شرطة غرينلاند المبادئ التوجيهية الصادرة عن مدير النيابة العامة، بالقدر الذي يسمح به القانون الحالي في غرينلاند. وتُدرج المبادئ التوجيهية في المناهج الدراسية في كلية الشرطة الوطنية في غرينلاند، وبالتالي تركز الشرطة في غرينلاند على القضايا المتعلقة بالعنف العائلي عند تثقيف ضباط الشرطة.

وفيما يتعلق بالاحتجاج بالمعاهدة أمام المحاكم الوطنية الدانمركية:

ترد إشارة إلى الرد على السؤال ٢ في التعليقات المقدمة من الدانمرك على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقرير السابع.

غرينلاند:

يغطي الرد جميع الأسئلة المطروحة في إطار القضية ٢:

لم يُحتج بالاتفاقية في القضايا المعروضة أمام المحكمة الوطنية أو محكمة غرينلاند أو المحاكم المحلية. وعلاوة على ذلك تحذر الإشارة إلى أنه وإن كانت الاتفاقية لا تُطبق بشكل مباشر فيما يتعلق بتنمية كفاءة الموظفين، فإن نظام المحاكم في غرينلاند يعمل على أساس المساواة بين جميع الناس، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الدين أو الميول الجنسية، إلخ.

وتشير تقييمات حكومة غرينلاند، بالتالي، إلى أن تشريعات غرينلاند الحالية، بالاقتراح مع التشريع الدانمركي الحالي، يوفران إطارا قانونيا يراعي الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

جزر فارو:

منذ التقرير الأخير، وضعت إدارة الشؤون القانونية^(١) تعميما حكوميا بشأن صياغة تشريع بالاشتراك مع إدارة البرلمان. وسيتم عرض التعميم على جلسة استماع في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ويتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

(١) أُغلقت وزارة الداخلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ونقلت الشؤون القانونية إلى مكتب رئيس الوزراء.

ويشير التعميم تحديدا إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتضمن مشروع القانون قائمة مرجعية بشأن أثره المالي والإداري والبيئي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان على مستوى الحكومة والأقاليم والبلديات.

وسيکفل التناول الصريح للآثار التي قد ترتب على القوانين في حقوق الإنسان ألا يتعارض التشريع الجديد مع الصكوك القائمة. ويؤدي علاوة على ذلك إلى زيادة الوعي بمختلف صكوك حقوق الإنسان في العملية التشريعية، مما سيزيد في نهاية المطاف من تحسين مكانة هذه الحقوق.

ومنذ ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، تعين على إدارة الشؤون القانونية دراسة جميع مشاريع القوانين قبل تقديمها إلى برلمان جزر فارو. وتم إنشاء نظام لضمان أن تدرس هذه الإدارة كافة مشاريع القوانين وأن يكون لرئيس الوزراء سلطة وقف أي من مشاريع القوانين التي لم تخضع للدراسة.

ويجري النظر بدقة في مشاريع القوانين لضمان أن يتوافق التشريع الجديد مع الدستور الدائري، ومع قانون الإدارة الذاتية لجزر فارو، واتفاقيات حقوق الإنسان وغير ذلك من الاتفاقيات أو القواعد التنظيمية أو المعايير أو المبادئ الدولية الأخرى السارية.

وشرع مكتب رئيس الوزراء في تقديم سلسلة من الدورات للمسؤولين عن العمل التشريعي وما يجب النظر فيه عند صياغة التشريعات. وسيسهم هذا أيضا في زيادة الوعي بمختلف صكوك حقوق الإنسان.

الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

٣ - تتولى وزارة شؤون الطفل والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والشؤون الاجتماعية إدارة استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المبادرات التي تقوم بها الهيئات العامة، وهذا يشمل مشاريع ومبادرات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى جميع الوزارات الأخرى تنفيذ المشاريع والمبادرات المشتقة منها، على سبيل المثال التقييم المنهجي للآثار الجنسانية لمشاريع القوانين ذات الصلة. ولم يتم احتساب مجموع مبلغ الموارد حيث أنه مدرج ضمن العمل العادي للوزارات.

وتقييم الآثار الجنسانية لجميع مشاريع القوانين هو مجال محدد من مجالات التركيز في إعداد وإقرار البرامج التنظيمية الحكومية السنوية، حيث تتولى الوزارات اختيار كافة مشاريع القوانين ذات الصلة بها لإجراء تقييم للأثر الجنساني المترتب تحديدا عليها.

وتسعى الحكومة إلى ضمان إجراء تقييم للمساواة بين الجنسين في وقت مبكر من العملية التشريعية، بحيث يمكن إدماج أي أثر جنساني في تصميم مشروع القانون. وتغطي وزارة شؤون الطفل والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والشؤون الاجتماعية ووزارة العدل تكاليف إجراء دراسة استقصائية سنوية للمتابعة بشأن العدد الكلي لمشاريع القوانين التي جرى تقييم آثارها الجنسانية. وتراوح مجموع العدد في العامين الماضيين بين ٢٦ و ٢٨ من أصل ٢٠٠ مشروع قانون.

وأطلقت الحكومة استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات الهيئات العامة في أوائل عام ٢٠١٣، مع توسيع نطاق تركيز هذه الاستراتيجية بحيث لا يقتصر على هيئات الدولة ولكن يشمل أيضا الهيئات المحلية. وتضم الاستراتيجية ثلاثة نهج:

(١) تحسين عمليات تقييم المساواة بين الجنسين عند تقديم مشاريع القوانين والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالمواطنين في الدولة والبلديات، وتوخي تشكيلة أفضل توازنا بين الجنسين في الشركات/المؤسسات العامة.

(٢) تحسين التوجيه ونشر المعارف من خلال، على سبيل المثال، تحسين المواقع الشبكية التي تضم الممارسات الجيدة.

(٣) تحسين الرصد من خلال تيسير الإبلاغ من جانب الهيئات عن طريق استخدام أدوات لرصد وتحسين تدابير المساواة بين الجنسين.

وأدمج الالتزام بتعميم المساواة بين الجنسين في جميع التشريعات، داخل سوق العمل وخارجه. وثمة رصد مستمر لتشريع الالتزام بتعميم المساواة في مجالات مختلفة من مجالات الخدمات العامة. وهذا يتضمن إجراء رصد منهجي سنوي لمتطلبات تعميم المساواة من خلال التقارير نصف السنوية عن المساواة بين الجنسين التي تصدرها الدولة والأقاليم والبلديات، فيما يتعلق بكل من الموارد البشرية والخدمات الأساسية للوكالة المعنية. ولا توجد عقوبات متصلة بعدم الامتثال للالتزامات.

غرينلاند:

في عام ٢٠١٣، أقرت حكومة غرينلاند قانونا جديدا بشأن المساواة بين الجنسين، وهو القانون البرلماني رقم ٣ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن المساواة بين الجنسين للنساء والرجال. وأشار في البند ٥ إلى أنه يتعين على جميع الهيئات الحكومية تفعيل المساواة بين الجنسين، وإدماج المساواة في تخطيط وإدارة مجالاتها التي يعد هذا الإدماج مهما

فيها. ورغم أن غرينلاند لم تنفذ بعد استراتيجية محددة لتعميم المنظور الجنساني، فمع وجود هذا التشريع الجديد يوجه الآن تركيز إضافي إلى مجال المساواة بين الجنسين.

جزر فارو:

ليس لدى جزر فارو استراتيجية عامة محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وليس من المتوخى اعتماد سياسة من هذا القبيل في الأجل القصير. وتتوقف فعالية وموثوقية هذه الاستراتيجية على وجود بيانات دقيقة بشأن المجالات التي جرى فيها التعميم، لأن من المهم التعرف على السمات الخاصة والاحتياجات التي تميز مختلف الفئات المستهدفة. ويتألف مجتمع جزر فارو من ٤٨ ٠٠٠ نسمة. ويعمل حوالي ١٦٠ شخصا بشكل مباشر في خدمة حكومة جزر فارو في الإدارة الوطنية. ويحد حجم السكان من القدرات الإدارية والموارد المالية المتاحة لإعداد إحصاءات تفصيلية، وتنفيذ آليات الرصد والمساءلة الفعالة لتطبيق استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

غير أن السلطة السياسية أعلنت أنه يجري وضع سياسة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وستضع هذه السياسة خطة عمل ذات مبادرات محددة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن بين التدابير المقترحة في المناقشات المتعلقة بسياسة تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المستقبل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ما يتعلق بمشاريع القوانين الجديدة، أي إجراء تقييم للأثر الجنساني لجميع مشاريع القوانين.

والأداة المستخدمة حاليا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جزر فارو هي قانون تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وقد اعتبر عموما من الممارسات الجيدة، على سبيل المثال في الإدارة العامة، من أجل مراعاة الجوانب المتعلقة بنوع الجنس بصفة دائمة. ويرسي قانون تحقيق التكافؤ بين الجنسين مبدأ حظر التمييز بين الجنسين. وهذا ينطبق على العمالة، وعلى الظروف المعيشية والاحتياجات المختلفة للنساء والرجال؛ وينطبق أيضا على الأجور (الأجر المتساوي عن العمل المتساوي)، والحياة الوظيفية وإمكانات التطور، والمواد التعليمية، فضلا عن التكافؤ في اللجان والمجالس العامة. وينص هذا القانون على وجه التحديد على وجوب أن تتألف اللجان والمجالس العامة من عدد متساوٍ تقريبا من النساء والرجال. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى [CEDAW/C/DEN/8](#)، الصفحة ٦٤.

٤ - وتتمتع كل من غرينلاند وجزر فارو بدرجة عالية من الحكم الذاتي وتقرر برلماناتها القوانين الدائمية التي ينبغي تنفيذها محليا. وفي عام ٢٠١٢، قرر برلمان جزر فارو أنه

لا ينبغي توسيع نطاق ولاية المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان بحيث تمتد لتشمل الجزر. ولا يمكن للدولة الدانمركية تغيير هذا القرار.

ويتلقى مجلس المرأة الدانمركية تمويلا سنويا من ميزانية الحكومة بمبلغ ١,٢ مليون كرونة دانمركية. ويتم توفير تمويل لدعم الأمانة من أجل ضمان سير عمل المنظمة المستقلة. ويجري أيضا تقديم تمويل لمجموعة من المنظمات غير الحكومية كجزء من تنفيذ خطط عمل محددة، على سبيل المثال العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر.

غرينلاند:

إلى جانب التمويل المضمون الثابت، المخصص بالفعل لمجلس غرينلاند للمساواة بين الجنسين، متاح لحكومة غرينلاند خيارات أخرى لتوسيع نطاق تمويل المنظمات والمشاريع.

جزر فارو:

تري حكومة جزر فارو أن أي ولاية منوطة بمؤسسة وطنية دانمركية لا ينبغي توسيع نطاقها لتشمل فارو.

وتسلم جزر فارو بأهمية وجود آليات لضمان رصد ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان. ول سوء الحظ، لا تتوافر إلا موارد اقتصادية وإدارية محدودة لإنشاء معهد مستقل للاعتناء بهذه المهام.

وتتولى العناية بهذه المهام مؤسسات وجهات فاعلة مختلفة في المجتمع. وتشمل هذه: حكومة جزر فارو، وأمين المظالم، ولجنة التكافؤ بين الجنسين، ومنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية، التي غالبا ما تكون ممثلة في اللجان والمجالس العامة. وتتولى حكومة جزر فارو أساسا تقديم تمويل إلى هذه المؤسسات والمنظمات.

ولدى جزر فارو كيانان اثنان يتوليان مباشرة مهمة تعزيز المساواة بين الجنسين: هما لجنة التكافؤ بين الجنسين ولجنة الديمقراطية. وتتلقى لجنة التكافؤ بين الجنسين اعتمادات سنوية مرصودة في الميزانية قدرها نحو ٤٢٠.٠٠٠ كرونة دانمركية منذ عدة سنوات. وتتلقى لجنة الديمقراطية، التي تركز على التكافؤ بين الجنسين في المشاركة السياسية، اعتمادا سنويا قدره ١٨٠.٠٠٠ كرونة دانمركية. ويتضمن مشروع الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٥ اعتمادات قدرها ٤١٩.٠٠٠ كرونة دانمركية و ١٨٦.٠٠٠ كرونة دانمركية، مخصصة لهاتين المنظمتين على التوالي. ويعتبر هذا مستوى كافيا من التمويل بالنسبة لحجم مجتمع جزر فارو.

وترصد لجنة التكافؤ بين الجنسين الامتثال لقانون المساواة بين الجنسين. وهي أيضا هيئة استشارية للمساواة بين الجنسين وتضع توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مهامها نشر معلومات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد الامتثال للاتفاقية.

التدابير الخاصة المؤقتة

٥ - وفقا لقانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، يجوز للوزير الذي يندرج نشاط ما تحت اختصاصاته أن يسمح باتخاذ تدابير تنحرف عن مبدأ المساواة في المعاملة بهدف تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، لا سيما عن طريق التعويض عن عدم المساواة الفعلية التي تؤثر على الحصول على فرص العمل، والتعليم، الخ.

ومن أجل تعزيز تقاسم الأبوين بالتساوي لإجازة الوالدية، أعلن وزير العمل أنه سيرحب بتلقي طلبات لتنفيذ تدابير خاصة مؤقتة من الشركاء الاجتماعيين بخصوص الحصول على حق استثنائي للحصول على أجر خلال إجازة الوالدية للآباء، وهو أمر محظور خلاف ذلك بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تعزيز المساواة والتصدي لعدم المساواة بين المرأة والرجل، قد يتعين القيام في فترة انتقالية بمنح أحد الجنسين وضعاً تفضيلياً في مجال معين.

ويمكن القيام بذلك من خلال واحدة من الطرق الثلاث التالية:

(١) العمل الإيجابي بدون استثناء مسبق.

(٢) العمل الإيجابي باستثناء مسبق.

(٣) أمر تنفيذي بشأن المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة.

وينطبق الأمر التنفيذي فيما يتعلق بكل من قانون المساواة بين الجنسين (خارج سوق العمل) وقانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحصول على العمل، الخ (داخل سوق العمل).

ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى رد الدولة الطرف أدناه بشأن القضية ٢٥ في "الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩)".

ولا ينطبق واجب خدمة التجنيد في الدائمك بموجب القانون إلا على الرجال. ومع ذلك، فإن الخدمة بشروط تعادل خدمة التجنيد مفتوحة أمام النساء. ويتولى خدمة التجنيد

حاليا متطوعون بشكل يكاد أن يكون حصريا - من الذكور والإناث- ويجري رفض فائض المتقدمين. وتعتبر المرأة المتقدمة لخدمة التجنيد "ذات همّة عالية بوجه خاص"، وجنبا إلى جنب مع غيرها من ذوي الهمم العالية بوجه خاص، تُقبل قَبْلَ المجندين الآخرين على قائمة الانتظار. وبعد تطور بطيء ولكن مطرد نحو ارتفاع نسبة النساء بين المجندين، لوحظت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٢. ومن المفترض أن السياسة المتعلقة "بذوي الهمم العالية بوجه خاص" ساهمت في هذه الزيادة.

ولم تواجه الدولة الطرف أي عقبات فيما يتعلق باعتماد أو تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة لضمان تحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في الجامعات الدانمركية. ومع ذلك، قد يستلزم اعتماد تدابير خاصة مؤقتة موافقة وزير التعليم العالي والعلوم إذا كانت مدة التدبير أطول من فترة سنتين. وتصدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي والعلوم أقدمت دائما على الموافقة على الطلبات من هذا القبيل المقدمة من الجامعات الدانمركية.

وتلقت الوزارة، في الوقت الراهن، طلبين اثنين فقط بتطبيق تدابير خاصة ووافقت عليهما، أولهما من جامعة كوبنهاغن في عام ٢٠٠٨، ويرجى الرجوع في هذا الصدد إلى التقرير الدوري السابع للدولة الطرف لعام ٢٠٠٩. أما الطلب الثاني المعتمد لتطبيق تدابير خاصة فهو الطلب المقدم من جامعة آرهوس في عام ٢٠١٠. ويتعلق هذا التدبير بحوافز اقتصادية لتوظيف إناث في منصب أستاذ مشارك. ولا يزال التدبير الخاص ساريا.

وبالتالي، ففي حال قيام جامعة ما بتطبيق تدبير خاص مؤقت لمدة تقل عن سنتين، فإن الوزارة قد لا تكون على علم بالمعلومات المتعلقة بهذا التدبير المعين.

والجلس الدانمركي للبحوث المستقلة يتبع كتدبير خاص مؤقت في عام ٢٠١٤، برنامج النساء الشابات المكرس لوظائف جامعية. ويتمثل الهدف العام للمبادرة في المساعدة على أن تحقق البيئة البحثية الدانمركية كامل إمكاناتها من خلال تعزيز تمثيل أكثر مساواة بين الجنسين في مجال البحوث الدانمركية على مستوى أستاذ مشارك، مما يحسن الاستفادة من جميع المواهب بغض النظر عن نوع الجنس.

وتتيح المشاريع البحثية ضمن برنامج النساء الشابات المكرس لوظائف جامعية لصاحبات المنح إمكانية الدخول في مشاريع بحثية تصل مدتها إلى أربع سنوات بميزانية تصل إلى ٦٠٤ ٠٠٠ يورو ما عدا النفقات العامة، وخيار ترؤس مجموعة من الباحثين في فريق أبحاث.

والبرنامج مفتوح لجميع التخصصات وكذلك يمكن لكل من الرجال والنساء التقدم بطلب للبرنامج. ومع ذلك، ومن خلال استثناء معين من القانون الموحد للمساواة بين الجنسين، فإنه في حالة تساوي المؤهلات بين مقدمي الطلب من الذكور والإناث، ستعطى الأولوية للأُنثى المتقدمة بالطلب.

وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٤ قدم المجلس الدانمركي للأبحاث المستقلة ١٧ منحة من برنامج النساء الشابات المكرس لوظائف جامعية إلى ١٧ باحثة بمبلغ ١٤,٨ مليون يورو تقريباً.

وفي وزارة البيئة، تتولى وكالة شؤون الطبيعة ووكالة الحماية البيئية الاتصال الأساسي بالجمهور. وفي إطار التحضير للحملات والمناسبات الخاصة، ومنها على سبيل المثال المناسبات التي تعقد في أماكن مفتوحة، تضطلع المؤسسات دائماً بتحليل شامل للفئات المستهدفة بما في ذلك اعتبارات المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، لم يتم العثور على أي وجه من وجوه عدم المساواة، وبالتالي لم تتخذ أي إجراءات إيجابية.

والفترة السابقة لإجراء الانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣، اشترك المجلس الوطني للأقليات العرقية مع المنظمة الوطنية "أمهات الحي" في مشروع هدفه المحدد هو تعزيز مشاركة النساء اللواتي ينتمين إلى أقليات عرقية في الانتخابات. وفي حملة "أصوات الأمهات" دعمت المنظمتان مبادرات محلية من قبيل جلسات الحوار، وتوزيع مواد إعلامية حول الانتخابات، وكيفية التصويت، والتثقيف، والاتصال المباشر مع الأقليات العرقية في مجتمعاتها المحلية. وفي الانتخابات المحلية، ارتفعت المشاركة بين القادمين الجدد من ٤٢,٩ في المائة إلى ٤٧,٩ في المائة في منطقة جيلروب، وهي جزء من بلدية آرهوس تقطنه نسبة عالية من المهاجرين.

غرينلاند:

من أجل تعزيز المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، وضعت حكومة غرينلاند لوائح من أجل تعزيز مشاركة المرأة في مشاريع التعدين وغيرها من مشاريع المواد الخام، المتصلة باتفاقات فوائد أثر المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، يشار في قانون المساواة بين الجنسين الجديد إلى أن الحكومة غير مخولة إلا بتعيين عضو إضافي واحد آخر من الجنس الذي يفوق عدده الجنس الآخر. وتعلق البنود من ستة إلى تسعة من قانون المساواة بين الجنسين باختيار أعضاء للعمل في المجالس

واللجان التي تضم الممثلين، ومجالس الإدارة الجماعية في الشركات المملوكة للحكومة، وكذلك في اللجان العامة بأنواعها وغيرها من الهيئات المماثلة.

جزر فارو:

أجري نقاش كبير بشأن تطبيق نظام الحصص لتمثيل المرأة في السياسة، ولكن هذا النظام ليس مدرجا في جدول الأعمال السياسي.

ويتضمن قانون التكافؤ بين الجنسين الحكم الإيجابي التالي: "تتألف جميع اللجان والمجالس العامة، وجميع الممثلين العموميين وغيرهم من المعيّنين المماثلين من قبل السلطات العمومية، من حوالي نفس العدد من كل من الجنسين". وهذا ينطبق أيضا على أي من اللجان والمجالس وما شابهها التي يعينها برلمان جزر فارو، وكذلك مجالس المدن والبلدات.

ونفذت لجنة التكافؤ بين الجنسين منذ التقرير الأخير سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بحكم الواقع بين الجنسين في جزر فارو.

وفي عام ٢٠١١ اعتمدت حكومة جزر فارو تقرير الإدماج الذي يوصي بتنفيذ تدابير تستهدف النساء اللواتي ينتقلن إلى جزر فارو عقب لمّ شملهن مع أسرهن من رجال جزر فارو. وتهدف التدابير المتوخاة إلى ضمان أن تكون النساء على علم بحقوقهن وأن يكتسبن المهارات اللغوية اللازمة. وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن صياغة قانون الإدماج الجديد (وفقا لما ورد في تقريرنا السابق في إطار المادة ٦)، فإننا نعمل على تنفيذ التدابير الواردة في تقرير الإدماج. ويتلقى المهاجرون تدريبا على لغة جزر فارو، وأنتجت مواد إعلامية للمهاجرين، ويقدم مكتب الهجرة التابع لجزر فارو للمهاجرين توجيهات ومعلومات عن مجتمع جزر فارو. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى [CEDAW/C/DEN/8](#)، الصفحة ٦٦.

ونظمت لجنة الديمقراطية مسابقة للأفلام القصيرة في عام ٢٠١١ حول موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وفي عام ٢٠١٢ أجرت المنظمة استقصاءات عن المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، ومواقف جزر فارو نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

ووضعت وزارة التجارة والصناعة في جزر فارو خطة للنمو تضم ٢٣ تدبيرا ترمي إلى إنعاش الاقتصاد. وتشمل هذه التدابير تعزيز اشتغال النساء بالأعمال الحرة. ويقوم دار المشتغلين بالأعمال الحرة في فارو بتنفيذ التدابير، وفي عام ٢٠١٤ نظم حلقات دراسية مجانية لجميع النساء المهتمات بالاشتغال بالأعمال الحرة.

وينظم اتحاد الألعاب الرياضية واللجنة الأولمبية لجزر فارو بانتظام دورات تدريبية لمدربي كرة القدم. وفي عام ٢٠١٤ قرر الاتحاد جعل هذه الدورات مجانية للنساء، نظرا لأنه يريد تشجيع مزيد من النساء على اكتساب مهارات التدريب في مجال كرة القدم.

القوالب النمطية والممارسات الضارة

٦ - على المستوى العام، يتناول وزير شؤون المساواة بين الجنسين باستمرار القيم والمعايير التي تعيد إنتاج القوالب النمطية للجنسين، ويعزز بالتالي منظورا أكثر تنوعا ومساواة للنساء والرجال (على سبيل المثال يشمل إشراك الرجال كمقدمين للرعاية وموظفين في مؤسسات الرعاية النهارية). ونتيجة لذلك يتغير الرأي العام في المجتمع، وتتاح للنساء والرجال فرصا متساوية على نحو متزايد، على سبيل المثال ازداد تقاسم الأعمال المنزلية بين النساء والرجال (٢٠٠٨: يقضي الرجال ساعتين ونصف الساعة وتقضي النساء ٥,٣ ساعات في المهام المنزلية).

ووزارة شؤون الأطفال والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والشؤون الاجتماعية لديها عدة مبادرات لتعزيز أدوار أقل نمطية للجنسين ومنع الممارسات الضارة - على سبيل المثال من خلال حملات تستهدف خيارات التعليم التي يملها نوع الجنس، وسوق العمل القائم على الفصل بين الجنسين، بما في ذلك حملة على الإنترنت تسمى "مستقبلكم في أيديكم"، تعرض قصصا شخصية ونماذج للاقتداء بها اختارت تعليمها ومهنها غير تقليدية.

وجرى بوضوح تناول الجانب الجنساني في المناهج الدراسية لكل من برنامج درجة بكالوريوس في التعليم (برنامج إعداد المعلمين) منذ عام ٢٠١٣ وبرنامج درجة البكالوريوس في التربية الاجتماعية منذ عام ٢٠١٤. ويشكل الجانب الجنساني جزءا من المؤهلات في كل من برنامج درجة البكالوريوس في التعليم (برنامج إعداد المعلمين) وبرنامج درجة البكالوريوس في التربية الاجتماعية، وهو موضوع إلزامي في سياقات مختلفة.

وتهدف بعض المبادرات المبذولة في إطار الاستراتيجية الوطنية المضادة للمنازعات المتعلقة بالشرف إلى تغيير المواقف بشأن قضايا من قبيل الأدوار التقليدية للجنسين. وهذا أحد المواضيع التي تتناولها فيالق الحوار والحملات الإعلامية وحلقات العمل في مجال التمكين.

وتظهر إحصاءات مستمدة من مقياس الحكومة للإدماج على الصعيد الوطني انخفاضاً في نسبة المهاجرين غير الغربيين وأبنائهم، بين سن ١٨ و ٢٩ عاماً، الذين لا يؤيدون أفكار المساواة بين الجنسين من ٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

العنف ضد المرأة

٧ - تعرف المادة ٢١٦ من القانون الجنائي الدانمركي الاغتصاب بأنه:

- استخدام العنف أو التهديد لممارسة الجنس؛
- الانخراط في اتصال جنسي بالإكراه على النحو المحدد في المادة ٢٦٠ أو مع شخص في حالة أو موقف يكون فيهما غير قادر على مقاومة الفعل؛
- الانخراط في اتصال جنسي مع طفل دون سن الثانية عشرة.

ولا تشير أي من الأحكام الواردة في القانون الجنائي الدانمركي المتعلقة بجرائم الجنس إلى الحالة الاجتماعية للجاني أو الضحية، وينطبق البند ٢١٦ بغض النظر عن الحالة الاجتماعية للجاني والضحية.

ويعرف التحرش الجنسي في قانون المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في سوق العمل بأنه: "... أي شكل غير مرغوب فيه من أشكال السلوك الشفوي أو غير الشفوي أو البدني يتصل بنوع جنس الشخص وينطوي على أي تلميحات جنسية ضمنية، ويكون الغرض منه أو يترتب عليه انتهاك كرامة ذلك الشخص، وخصوصاً من خلال خلق بيئة تتسم بالترويع، أو العداء، أو الإهانة، أو الإذلال، أو التهجم."

وفيما يتعلق بالبيانات عن التحقيقات وأحكام الإدانة: استناداً إلى المعلومات المستخرجة إلكترونياً من نظام الشرطة الدانمركية لتجهيز ملفات القضايا، يمكن قول ما يلي:

السنة	عدد التقارير المقدمة	عدد أحكام الإدانة
٢٠١٠	٣٥١	٦٧
٢٠١١	٣٥٤	٦٩
٢٠١٢	٣٣٢	٧٦
٢٠١٣	٣٣٩	٩٣

ويرجى ملاحظة، أن الإحصاءات قد استُقيت من نظام الشرطة الدانمركية لتجهيز ملفات القضايا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. والإحصاءات حيوية ويمكن، بناءً على هذا، أن تتغير مع مرور الوقت.

وليس من الممكن حساب عدد النساء اللواتي قتلن على يد شريك حياتهن من خلال نظام الشرطة الدانمركية لتجهيز ملفات القضايا لأنه لا يتم تخزين هذه المعلومات إلكترونياً.

وفيما يتعلق بالأوامر التقييدية وأوامر المنع والطرْد: في عام ٢٠١٢، اعتمد البرلمان الدانمركي تشريعا جديدا جرى بموجبه تعديل الأحكام القائمة المتعلقة بالأوامر التقييدية وأوامر الطرد، وتوحيدها في قانون واحد (القانون رقم ١١٢ المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن أوامر الحماية وأوامر الإبعاد والطرْد). وكان الغرض العام للقانون هو تعزيز حماية الأشخاص من الاضطهاد والتحرش وانتهاك الخصوصية، بما في ذلك الملاحقة. ودخل التشريع الجديد حيز النفاذ في شباط/مارس ٢٠١٢.

ووفقا لما ذكر في الرد على السؤال ٢ أعلاه، أصدر مدير النيابة العامة مبادئ توجيهية استرشادية إلى دوائر الشرطة والنيابة العامة بشأن التحقيق والمحاكمة في القضايا المتعلقة بالعنف العائلي والملاحقة، بما في ذلك التعامل مع الحالات المتعلقة بأوامر الحماية وأوامر الاستبعاد والطرْد.

وعلاوة على ذلك، عقد مدير النيابة العامة حلقات دراسية تدريبية في جميع مديريات الشرطة بشأن مسائل من قبيل أوامر الحماية والملاحقة.

وفيما يتعلق بقانون العنف ضد المرأة: ثمة مبدأ أساسي سائد في الدانمرك وهو أنه تجري صياغة أحكام القانون الجنائي بأسلوب محايد بالنسبة للجنسين كلما أمكن ذلك. وهكذا، تنطبق الأحكام الواردة في القانون الجنائي الدانمركي المتعلقة بالعنف بصرف النظر عن نوع جنس الضحية. ولا تنوي الدانمرك تغيير هذا الموقف من خلال اعتماد أحكام محددة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

٨- (أ) يحق لأي ضحية للعنف العائلي الوصول إلى وسائل الانتصاف والحصول على الحماية الفورية، بما في ذلك أوامر الحماية.

ووفقا للقانون الدانمركي بشأن أوامر الحماية والاستبعاد والطرْد، يمكن إصدار أمر حماية لحماية ضحية العنف إذا كانت هناك أسباب معقولة للارتياح في أن المعتدي سيقترف جريمة عنف. وعلاوة على ذلك، يتيح القانون للشرطة سلطة طرد مرتكب العنف العائلي من المنزل إذا كانت هناك أسباب تفترض أن الجاني سيواصل السلوك العنيف إذا لم يطرْد/ تطرد.

وفي الحالات التي تتعامل مع جرائم ضد شخص في علاقة حميمة، يمكن للشرطة أن تقرر، بعد تقييم محدد (للتهديد) في كل حالة على حده، توفير تدابير وقائية خاصة للضحية، منها على سبيل المثال إمداد الضحية بجهاز شخصي للتنبيه بالتعرض لهجوم. وجهاز التنبيه الشخصي بالتعرض لهجوم هو هاتف محمول مزود بجهاز النظام العالمي لتحديد المواقع، ويمكنه إقامة اتصال فوري بمركز التحكم في العمليات، ويمكن نقل هذا الاتصال الذي

يتضمن البيانات الشخصية إلى مديرية الشرطة المعنية. ويمكنه أيضا إقامة اتصال مباشر مع مركز التحكم في حالات الطوارئ.

وتعمل الشرطة الوطنية حاليا على تنفيذ أداة لتقييم المخاطر من المتوقع أن تحسن إمكانيات الشرطة لتقييم مستوى التهديدات التي قد يتعرض لها مثلاً ضحايا الاعتداء وذلك في مرحلة مبكرة، وبالتالي تقييم الحاجة لبدء تدابير إنصافية للضحية.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الشرطة في وقت الشكوى - أو بعدها فوراً - يجب أن تبلغ الضحية بالقواعد المتعلقة بتعيين مساعدة قانونية، والحق في المطالبة بالتعويضات التي تقررت خلال القضية الجنائية. وعلاوة على ذلك، يجب على الشرطة إبلاغ الضحية بإمكانية تكريس متطوع لدعم الضحية وتعيين شخص يمكنه الاتصال به داخل جهاز الشرطة.

وفيما يتعلق بالملاجئ المأمونة: الدانرك لديها ٤٥ ملجأ للنساء اللاتي يتعرضن للاعتداء الجسدي وأطفالهن. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٢٠٠٠ امرأة وعدد مماثل من الأطفال يقيمون في ملاجئ مأمونة في كل عام. وتشمل الملاجئ الـ ٤٥ ملاجئ صممت خصيصاً للنساء ذوات الإعاقة الجسدية. وإذا ما احتاجت امرأة من ذوات الإعاقة الجسدية إلى البقاء في ملجأ مأمون، فستحال إلى أحد هذه الملاجئ.

وكجزء من التركيز بشكل عام على العنف في العلاقات الحميمة، شرعت المالية العامة في مشاريع مختلفة. وتقرر سياسياً تعزيز تقديم المشورة إلى النساء المقيمات في ملاجئ للنساء اللاتي يتعرضن للاعتداء الجسدي ولأطفالهن. وعلاوة على ذلك، تقرر تعزيز تقديم المشورة والعلاج لضحايا العنف العلاقات الحميمة والشركاء الذي يمارسون العنف بهدف التقليل من الآثار المترتبة على العنف والحد من العنف في العلاقات الحميمة في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الخطوط الساخنة للأفراد الذين تعرضوا للعنف في علاقات وثيقة:

- الخط الساخن للنساء اللواتي يتعرضن للاعتداء الجسدي.

- الخط الساخن للأفراد الذين يتعرضون للعنف في العلاقات الحميمة.

ومن المهم التأكيد على أن الغالبية العظمى للدعم والمساعدة المقدمين إلى ضحايا العنف العائلي لا تأتي من خطط عمل وطنية، ولكن يتم تقديمها ضمن الخدمات القائمة مثل الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والشرطة.

وفيما يتعلق بالمساعدة القانونية: وفقا لقانون إدارة العدل الدانمركي، يحق لكل فرد الحصول على مشورة شفهية أساسية مجانية بشأن أسئلة قانونية من أي نوع. ويقدم المشورة الشفهية المجانية محامون من دوائر تقديم خدمات للصالح العام ومؤسسات تقديم المعونة القانونية.

وعلاوة على ذلك، تقدم وزارة العدل إعانات لتقديم مساعدة قانونية مجانية تجاوز المشورة الشفهية الأساسية والمساعدة القانونية في ما يتصل بالتسويات خارج المحكمة وذلك من أجل مقدمي الطلبات الذين يستوفون بعض المعايير الاقتصادية.

ومن الممكن أيضا التقدم بطلب للحصول على مساعدة قانونية مجانية فيما يتصل بالقضايا المعروضة على المحاكم المدنية. ويجب أن يستوفي مقدمو طلبات الحصول على هذا النوع من المساعدة القانونية معايير اقتصادية معينة، وكقاعدة عامة، يوجد شرط يقتضي أن يكون لدى مقدم الطلب سبب معقول لرفع القضية إلى المحكمة. ويمكن أن يتصل أحد الأسباب المعقولة بأمور منها أهمية القضية بالنسبة لمقدم الطلب. وبصفة عامة، يعتبر أن لدى مقدم الطلب سبب معقول لعرض القضية على المحكمة في الحالات المتعلقة بالتعرض لإصابات شخصية. ولكن في بعض أنواع القضايا، على سبيل المثال في قضايا قانون الأسرة، حيثما تُستوفي المعايير الاقتصادية، فلا يلزم أن يكون لدى مقدم الطلب سبب معقول لعرض الحالة على المحكمة.

وبالنسبة للمسؤولية الرئيسية عن الخدمات في الميدان، فإنها تقع على عاتق السلطات المحلية. ولكن كجزء من تركيز عام قوي على منع العنف في الأسرة وفي العلاقات الحميمة، مولت الدولة مشاريع مختلفة. ومن بين عدة مشاريع، أنشئ في عام ٢٠١٢ مشروع يقدم عددا أقصاه أربع جلسات مجانية مع طبيب نفساني للنساء المقيمات في أحد الملاجئ الآمنة، التي تلجأ إليها النساء اللواتي يتعرضن للاعتداء الجسدي. والغرض من هذه الجلسات هو مساعدة النساء على التعامل مع المعاملة العنيفة التي كن ضحايا لها، ومساعدتهن على حماية أنفسهن من الشركاء المتسمين بالعنف في المستقبل. ويجري حاليا تقييم المشروع.

٩ - ولضمان ألا يشعر أي أجنبي بالإكراه على البقاء مع زوج عنيف خوفا من فقدان تصريح الإقامة، أصدر البرلمان الدانمركي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تعديلا على قانون الأجانب بشأن قواعد إلغاء تصاريح الإقامة الصادرة على أساس لم شمل الزوجين في الحالات التي يكون فيها الأجنبي المعني أو الطفل الأجنبي قد تعرضا للإساءة، وما إلى ذلك، على يد الزوج.

ويستتبع هذا التعديل أن مدة إقامة الأجنبي في الدانمرك لم يعد من الممكن أخذها في الحسبان، إذا أدت الإساءة إلى توقف المعاشرة وتأكدت الإساءة المقترفة، عند البت فيما إذا كان يمكن للأجنبي أن يحتفظ بتصريح الإقامة. وعلى الأجنبي، مع ذلك، أن يبدي إرادة ليتم دمجها في المجتمع الدانمركي، على سبيل المثال من خلال الدراسة والعمل وما إلى ذلك.

وقد دخل التعديل حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٣.

١٠ - **غرينلاند** (هذا الرد يغطي جميع القضايا المبينة في القضية ١٠): تدمج استراتيجية الحكومة وخطة العمل لمكافحة العنف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بعدة طرق المساواة بين الجنسين والمنظورات المتعلقة بالجنسين. وتتضمن خطة العمل ٣١ تدبيراً سيتم تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويركز التدبير ١٤ تحديداً على العنف وعلى العنف ضد المرأة. ودخل قانون جديد للمساواة بين الجنسين حيز النفاذ في عام ٢٠١٣. ويؤكد القانون على أن العنف المتصل بنوع الجنس يعد مسألة رئيسية ودائمة بالنسبة لمجلس غرينلاند للمساواة بين الجنسين. ويحظر القانون صراحة التحرش القائم على نوع الجنس والتحرش الجنسي.

وتشمل استراتيجية الحكومة وخطة العمل لمكافحة العنف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أيضاً خطة لتطوير وتوسيع الملاجئ التي تلجأ إليها النساء اللواتي يتعرضن للاعتداء الجسدي في غرينلاند، وتهدف إلى مساعدة النساء من ضحايا العنف العائلي وأطفالهن. وفي عام ٢٠١٤، افتتح مركز "إليرنيت، Illernit" للإيواء الذي يغطي جميع أنحاء البلد، ل يتيح للنساء اللواتي يتعرضن للإيذاء الجسدي وأطفالهن فرصة الابتعاد عن مرتكب العنف والحصول على السكن والعلاج والمشورة الأسرية لمدة تصل إلى سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مشروع مدته ثلاث سنوات يهدف إلى رفع مستوى مؤهلات الموظفين في الملاجئ وتعزيز التعاون. وهذا المشروع هو ثمرة لتعاون مشترك بين حكومة غرينلاند ومؤسسة ماري.

وتم إطلاق ثلاث حملات في عام ٢٠١٤ موجهة نحو الشباب والمهنيين. وفيما يتصل بالحملات، أرسلت كتب مدرسية حول موضوع العنف ضد المرأة إلى مختلف الفئات المهنية، بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون، والعاملون في مجال الرعاية الصحية، والمعلمون والتربويون الاجتماعيون. وعلاوة على ذلك، تم إنتاج فيلم وثائقي عن العنف القائم على نوع الجنس في غرينلاند. وتتناول تدابير أخرى أيضاً بشكل ملحوظ القضايا المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ويرجع الأساس المنطقي وراء هذا التفكير إلى أن معظم من يتعرضون للعنف في العلاقات الحميمة هم من النساء.

وفي عام ٢٠١٤ أنفق ما يقرب من ٤ ملايين كرونة دانمركية على المعلومات والحملات ضد العنف العائلي.

وتبرعت مؤسسات مختلفة بمبلغ ٢٦٠.٠٠٠ مليون كرونة دانمركية من المبلغ الكلي. وأنفق مبلغ ٠,٥ مليون كرونة دانمركية أخرى على دورات لموظفي المأوى، وتقييم سبعة ملاجئ محلية، وأنفق مليوناً كرونة دانمركية على إنشاء وتطوير مراكز إيواء على الصعيد الوطني.

ويبلغ مجموع تكلفة جهود التحسين ٥,٤ ملايين كرونة دانمركية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وقدمت حكومة غرينلاند ٠,٦ مليون كرونة دانمركية منها، في حين تبرعت مؤسسات مختلفة ببقية الأموال.

وفي مشروع قانون ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٥، خُصصت مليوناً كرونة دانمركية لإقامة برنامج لعلاج مرتكبي العنف.

وتتولى وزارة شؤون الأسرة وإدارة الشؤون القانونية والعدل المسؤولية العامة عن تنفيذ ورصد استراتيجية وخطة العمل لمكافحة العنف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويقدم تقرير مرحلي سنوي إلى الحكومة يتضمن تقييماً للتدابير المتخذة.

جزر فارو:

وفقاً للمشار إليه في [CEDAW/C/DEN/8](#) في الصفحة ٧٧ أُنعمت خطة عمل وطنية لمكافحة العنف في سياق العلاقات الوثيقة في جزر فارو في عام ٢٠١١. ويمتد نطاق خطة العمل ليشمل النساء وأي شخص آخر يتعرض للعنف. وتقرر ألا تطبق خطة العمل هذه حصراً على النساء، لأن مجموع سكان جزر فارو (٢٢٨ ٤٨ نسمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، يعتبر ضئيلاً جداً لوضع خطة عمل للنساء فقط. وعلاوة على ذلك، من المهم معالجة العنف العائلي على نحو شامل. ويرجى الرجوع إلى [CEDAW/C/DEN/8](#) في الصفحة ٧٧.

ومنذ إطلاق خطة العمل في ١ أيار/مايو ٢٠١٢، بُذل جهد كبير لنشر معلومات عن العنف - وتم إنتاج مواد إعلامية وقُدمت مجموعة من العروض. وينطوي هذا على رسالة واضحة وهي أننا لا نقبل العنف في مجتمعنا.

وفي بداية عام ٢٠١٣ عقدت سلسلة من الاجتماعات في جميع أنحاء جزر فارو بعنوان "أرفعوا أصواتكم". وفي هذه الاجتماعات العامة أوضح منسق خطة العمل كيفية تنفيذ خطة العمل. وضمت الاجتماعات أيضاً طبيياً نفسانياً وضابط شرطة وخبيراً قانونياً لشرح الجوانب المختلفة المتعلقة بالعنف. وعقدت الاجتماعات نفسها مرة أخرى في عام ٢٠١٤.

وتتصل التدابير من ١ إلى ٥ في خطة العمل بالمعلومات المتعلقة بالعنف: بالنسبة للأطفال والشباب وعامة الجمهور والمهاجرين. وتم نشر المعلومات بين الأطفال والشباب عبر تقديم عروض في المدارس وجمعيات الشباب، وكانت هناك أيضا برامج إذاعية للأطفال وتم إنتاج منشور وتوزيعه على أطفال المدارس.

وعلاوة على ذلك، تولى منسق خطة العمل وطبيب نفساني وخبير قانوني تدريب جيلين من طلاب الجامعات كتربيين اجتماعيين ومعلمين في المدارس الابتدائية والإعدادية. وتلقت أيضا مجموعة، مشكلة لمدة سنة، نسخة لكل عضو فيها من كتاب عن الاعتداء الجنسي على الأطفال.

ومن حيث المعلومات العامة، تم إنتاج ملصقات للسيارات وبطاقات بريدية. وأنتجت أيضا برامج لوسائط الإعلام وإعلانات، ولوحات ضوئية في وسط العاصمة، تورشافن، ونظم مهرجان موسيقى رئيسي في كلاكسويك، وهي ثاني أكبر مدينة في جزر فارو. وألقيت أيضا محاضرات، بناء على طلب مؤتمرات الوالدين، في مراكز الرعاية النهارية.

وأنتجت نشرة إعلامية تُقدم إلى كل من ينتقل إلى جزر فارو، توضح الحقوق والواجبات في مجتمع جزر فارو. وتمثل الرسالة الواضحة في النشرة في أن جميع أشكال العنف محظورة في جزر فارو، وتضم النشرة أيضا معلومات عن الجهات التي يتصل بها أي شخص يكون في حاجة للمساعدة أو لطلب مزيد من المعلومات. واستُقبلت هذه النشرة استقبالا طيبا للغاية، وأشار بعض الأشخاص إلى أنهم تلقوا المساعدة التي كانوا يحتاجونها بعد الإطلاع على هذه النشرة.

ومركز الأزمات في تورشافن (Kvinnuhúsið)، الذي افتتح في عام ١٩٩٠ ويعمل على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، هو المؤسسة الوحيدة في جزر فارو التي جمعت إحصاءات عن العنف ضد المرأة. ولم يتم إجراء أي دراسة للتأكد مما إذا كانت حملة 'أرفعوا أصواتكم' قد أحدثت farkا. ووفقا لمركز الأزمات هناك دلائل تشير إلى أن الحملة أحدثت قدرا من التأثير. ولجأت النساء إلى مركز الأزمات من تلقاء أنفسهن، لأن العنف كان أبرز المواضيع على جدول أعماله العام. وتلقى المركز أيضا أسئلة من أقارب النساء اللواتي يتعرضن للعنف وأصدقائهن وجيرانهن وأماكن عملهن. وتبين أنه كلما طالت مدة هذه الحملة، زاد عدد الأشخاص الذين يرفعون أصواتهم. وتكتسب هذه الحملة أهمية بالغة أيضا لأن السلطات العامة في جزر فارو تشير بوضوح من خلالها إلى أن العنف عمل خاطئ.

وتبين الإحصاءات التي جمعها مركز الأزمات أشكال العنف التي تعرضت لها النساء اللواتي لجأن إلى المركز، وكذلك من هم الذين ارتكبوا أعمال العنف. وتشمل الإحصاءات

أيضاً المنطقة من البلاد التي تأتي منها النساء، وعمرهن، وعدد أطفالهن، وغير ذلك من التفاصيل.

وتشمل هذه الأرقام جميع النساء اللواتي يتصلن بمركز الأزمات، ولا تقتصر اتصالات مركز الأزمات على النساء اللواتي يبقين فيه فقط. ولا يسجل المركز أية أسماء، لذلك فإنه ليس من الممكن معرفة ما إذا كانت المرأة نفسها قد اتصلت بالمركز عدة مرات. وفي معظم الحالات، تلجأ النساء مباشرة إلى المركز، ولكن في حالات قليلة تتصل أخريات نيابة عنهن. وفي عام ٢٠١٣ تم الاتصال بمركز الأزمات ٢٨٣ مرة فيما يتعلق بالعنف. وفيما يلي تفاصيل هذه الاتصالات الـ ٢٨٣:

- ٣١ بشأن العنف الجسدي.
- ١٠٩ بشأن العنف النفسي.
- ٢٣ بشأن تهديدات.
- ٩ بشأن العنف المادي.
- ٩ بشأن العنف المالي.
- ١٠ بشأن التعرض للملاحقة.
- ٣ بشأن العنف الجنسي.

في بعض الحالات تبلغ النساء عن عدة أشكال من العنف، وفي حالات أخرى لا وجد معلومات محددة بشأن شكل العنف. ومع ذلك، يحتفظ مركز الأزمات بسجلات لأشكال العنف الذي تعرضت له النساء منذ عام ١٩٩٠.

فحص عن طريق مقياس إدنبره لحالات الاكتئاب بعد الولادة

تتاح للأمهات بعد الولادة زيارات منزلية عندما يبلغ الرضع من ٨ إلى ١٠ أسابيع من العمر. والهدف من هذه الزيارة هو مناقشة حالة الأم. وهذا يعني أنه، بالإضافة إلى فحص ورصد نمو الطفل، فإن الغرض من الزيارة هو مناقشة حالة الأم/الأب نفسيهما. وخلال الزيارة يجري الفحص باستخدام مقياس إدنبره لحالات الاكتئاب بعد الولادة للتحقق مما إذا كانت تبدو على الأم أي أعراض للاكتئاب بعد الولادة. ويتألف الفحص من استبيان تملؤه الأم، ولكن الحوار هو أيضاً جزء من التقييم الشامل.

وأدرج سؤال إضافي في الاستبيان حول ما إذا كانت النساء قد تعرضن لأي صدمة نفسية، بما في ذلك العنف. وفي بعض الحالات يؤدي هذا إلى جلب العنف إلى دائرة الضوء وإلى جعله جزءا من المحادثة الدائرة خلال الزيارة المنزلية، وتلتبس النساء مزيدا من المساعدة، عند الحاجة.

واعتمادا على تقييم الأم حسب مقياس إدنبره لحالات الاكتئاب بعد الولادة، تُعرض عليها زيارات منزلية إضافية، معروفة باسم ”زيارات الاستماع“، وإذا كان تقييمها يشير إلى أنها تعاني من درجة عالية جدا، فتُنصح بزيارة طبيبها الخاص لطلب الإحالة إلى دائرة الطب النفسي لجزر فارو. ويمكن لأخصائيي اكتئاب ما بعد الولادة آنذاك أن يعرضوا عليها الحصول على خدمات إضافية يقدمونها بالتعاون الوثيق مع خدمات الرعاية الصحية للأسرة في جزر فارو (Gigni).

ومن السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات، ولكن هناك دلائل تشير إلى أن النسبة المئوية للنساء اللواتي يتعرضن للصدمة لها علاقة بالسن. ومن ناحية أخرى، فمن الواضح جدا أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف قُيِّمَ على درجة أعلى على مقياس إدنبره لحالات الاكتئاب بعد الولادة، وبالتالي فهن أكثر عرضة لاكتئاب ما بعد الولادة. وتبين أيضا أن النساء اللواتي يتعرضن لأحداث خلفت صدمات نفسية وجدن صعوبة أكبر في إعالة أنفسهن، وأهمن غالبا ما تعولن على استحقاقات اجتماعية أو استحقاقات البطالة. ويزداد احتمال ارتفاع مقياس إدنبره لحالات الاكتئاب بعد الولادة عندما تتعرض النساء لأحداث متعددة تخلف صدمات نفسية.

وفيما يتعلق بالأوامر التقييدية

جزر فارو لها وضع خاص في مجال القانون الجنائي. وتتولى جزر فارو، كوحدة تحكم نفسها ذاتيا داخل مملكة الدانمرك، مسؤولية القانون الجنائي، بينما لا تزال قوة الشرطة والقضاء من اختصاص الدانمرك.

وهذا يعني أن حكومة جزر فارو ليس لديها إمكانية الاطلاع المباشر على إحصاءات قوات الشرطة أو القضاء فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. ولا يوجد حاليا أي اتفاق لتقاسم البيانات. ومع ذلك، فإن حكومة جزر فارو تسعى إلى التعاون على نحو أوثق مع قوات الشرطة في هذا المجال وغيره من المجالات.

وجزر فارو والدانمرك لديهما تشريعات مشابهة جدا بشأن العنف. وترد الأحكام المتعلقة بالأوامر التقييدية في المادة ٢٦٥ من القانون الجنائي لجزر فارو، بينما يوجد لدى

الدانمرك الآن قانون منفصل بشأن هذه الأوامر يحظر الاتصال، ويتيح الاستبعاد من مناطق محددة، والطرد من المنزل.

وترى قوة الشرطة في جزر فارو، مع ذلك، أن تشريعات جزر فارو الحالية في هذا المجال كافية للتعامل مع الحوادث المبلغ عنها إلى الشرطة. ويقدم القانون الجنائي في جزر فارو للضحايا نفس مستوى الحماية المتاح في الدانمرك، وذلك لأن القانون الجنائي متسق في هذا المجال.

وأفاد رئيس الشرطة في جزر فارو بأنه في:

عام ٢٠١٢: تم تسجيل ثماني حالات لطلبات أوامر تقييدية، وصدر أمر تقييدي واحد في عام ٢٠١٣.

عام ٢٠١٣: تم تسجيل ثماني حالات لطلبات أوامر تقييدية، وصدرت ثلاثة أوامر تقييدية.

عام ٢٠١٤: حتى الآن هذا العام، تم تسجيل خمس حالات لطلبات أوامر تقييدية، ولكن لم تصدر أية أوامر تقييدية.

وفيما يتعلق بإمكانية تكليف تمثيل قانوني، تختلف القواعد المنصوص عليها في القوانين الإجرائية الدانمركية وفي جزر فارو. وتتسم سلطة تعيين التمثيل القانوني وفقا للمادة ٧٤١ (أ) من قانون الإجراءات الدانمركية بأنها أوسع بكثير مما هي عليه في المادة ٧٤١ (أ) من القوانين الإجرائية في جزر فارو. ومع ذلك، فوفقا للمعلومات الواردة من رئيس شرطة جزر فارو، تعين محكمة فارو تمثيلا قانونيا بقدر أكبر بكثير من المنصوص عليه مباشرة في القانون.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في أعمال البغاء

١١ - لا يمكن للشرطة الوطنية الدانمركية استخلاص إحصاءات تتعلق تحديدا بالتحقيقات التي بدأت فيما يتعلق بالاتجار بالبشر. إلا أنه من الممكن استخلاص إحصاءات عن عدد التقارير المرفوعة بشأن الاتجار بالبشر الذي أدى إلى الشروع في تحقيق.

٢٠٠٩	٢٠١٠
٢٠١٠	١٣
٢٠١١	١٧
٢٠١٢	١١

٢٠٠٩	٢٠١٠
٢٠١٣	١٣
٢٠١٤	٦ (١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)

ويرجى ملاحظة أن الإحصاءات مستقاة من نظام الشرطة الدانمركية لتجهيز ملفات القضايا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. والإحصاءات حيوية ويمكن، بناء على هذا، أن تتغير مع مرور الوقت.

واستناداً إلى العد اليدوي، يبلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أُدينوا بالاتجار بغرض استغلال النساء جنسياً ما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١
٢٠١١	٥
٢٠١٢	٢
٢٠١٣	٢

ومن عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣ تباينت العقوبة من السجن تسعة أشهر إلى السجن أربع سنوات.

وفيما يتعلق بالرصد والتقييم: جرى تقييم خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١١-٢٠١٤) بواسطة شركة استشارية خارجية، "COWI".

وعموماً فإن التقييم إيجابي للغاية. ويخلص التقييم إلى أن تنفيذ خطة العمل جيداً. وتشكيل العناصر الفاعلة والتنسيق فيما بينها يعمل بنجاح. وهناك توليفة جيدة من مختلف العناصر الفاعلة.

والجهود المبذولة لمكافحة الاتجار فعالة ومنسقة بشكل جيد. ويمكن الاطلاع على طائفة من التوصيات المحددة في التقرير، وتضمنت المفاوضات السياسية لخطة العمل الوطنية المقبلة لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠١٥-٢٠١٨) نتيجة التقييم.

واعتمدت أول خطة عمل وطنية دانمركية لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين كانت هناك ثلاث خطط عمل. وستغطي خطة العمل الوطنية المقبلة السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨، وستبني على التجارب المستفادة من السنوات السابقة، وتعزز الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالنساء واستغلالهن لأغراض البغاء عن طريق تعديل التدابير لتناسب مع احتياجات مختلف الفئات المستهدفة في مجال الاتجار بالبشر.

واعتباراً من عام ٢٠١٣، تم تخصيص مليون كرونة دانمركية لتعزيز جهود بناء الثقة و ١,٧ مليون كرونة دانمركية أخرى من أجل تحسين الإعداد وإعادة الإدماج عندما يتم إرسال الأشخاص المتجر بهم إلى بلدانهم الأصلية.

وبالإضافة إلى ذلك، ستتولى حملة منظمة على شبكة الإنترنت بعنوان "أوقفوا الاتجار بالبشر" تقديم معلومات عن الاتجار، ساعيةً بذلك إلى منع الاتجار بالبشر. وستقوم الحملة أيضاً بجولة فعلية وليس عبر الإنترنت في ٨ من أكبر المدن في الدانمرك من أيار/مايو ٢٠١٤ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتولي الحملة اهتماماً خاصاً لضحايا الاتجار بالبشر لاستغلالهم في البغاء.

١٢- (أ) يستخلص من البند ٩ ج (٥) من قانون الأجانب الدانمركي أنه يجوز إصدار تصريح إقامة لأجنبي يتعين وجوده في الدانمرك لغرض التحقيق أو المحاكمة. ولا يمكن تحديد تصريح الإقامة لفترة أطول من فترة التحقيق أو المحاكمة.

ومن ناحية أخرى، مع ذلك، ليس من الممكن منح تصريح إقامة على أساس فقط أن الشخص يعتبر ضحية للاتجار بالبشر.

وقد يكون تعرض الشخص للاتجار له اعتباره عند النظر فيما إذا كان الأجنبي مؤهلاً للحصول على اللجوء أو الحماية الاحتياطية.

(ب) ويُمنح ضحايا الاتجار بالبشر الذين يقيمون بصورة غير قانونية في الدانمرك حماية ومساعدة خاصة وفقاً لقانون الأجانب الدانمركي. ووفقاً للبند ٣٣ (١٤) من القانون المذكور يُمنح ضحايا الاتجار بالبشر مهلة للتعافي والتفكير مدتها ٣٠ يوماً. وخلال فترة التفكير تُقدم لضحايا الاتجار بالبشر مساعدة طبية ونفسية ودعم اقتصادي وترتيبات اجتماعية ذات صلة لفترات ممتدة، بالإضافة إلى العروض المتاحة لجميع طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين. ويمكن تمديد مهلة التفكير لتصل إلى ١٢٠ يوماً في المجموع إذا ما سُوِّغت أسباب خاصة ذلك أو إذا ما قبل الضحايا عروض "التحضير للعودة" إلى بلدانهم الأصليين والتعاون مع الجهود المبذولة في التخطيط لذلك.

والتحضير للعودة هو في الواقع برنامج لإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج مخطط لكل فرد على حده، ويشمل الأنشطة المبذولة في الدانمرك، على سبيل المثال التعليم أو التدريب المهني، و ٦ أشهر لدى العودة، من أجل مثلاً الاستقبال والإسكان والمساعدة بشأن بدء أعمال صغيرة. ويهدف العرض إلى تزويد الضحايا الذين لا بد من عودتهم إلى بلدانهم الأصليين ببداية جديدة للحد من مخاطر إعادة الاتجار.

١٣ - ونشر مدير النيابة العامة في أيار/مايو المبادئ التوجيهية التي تتيح سحب التهم الموجهة لضحايا الاتجار عندما تكون المخالفات متعلقة بوضعهم كضحايا للاتجار، وبالتالي فهي تعتبر جزءاً من القواعد التنظيمية الدائرية. ووفقاً لذلك، تلتزم الشرطة الدائرية والنيابة العامة بالمبادئ التوجيهية. ومع ذلك، يشكل التأكد من أن الشخص المعني ضحية للاتجار شرطاً مسبقاً لسحب التهم في هذه الحالات. وهكذا، شدد مدير النيابة العامة في اجتماعات حضرها ممثلو جميع أقسام الشرطة ومكاتب المدعين العامين الإقليميين على أهمية التركيز على تحديد الضحايا المحتملين أثناء الإجراءات الجنائية.

ويتم تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الدائري في أكاديمية الشرطة الدائرية على تحديد ضحايا الاتجار. ويقدم التدريب خبراء في الاتجار بالبشر من الشرطة الوطنية الدائرية والمركز الدائري لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، يشارك أشخاص رئيسيون من أقسام الشرطة المحلية في الدائري في الاجتماعات الإعلامية حول الموضوعات ذات الصلة فيما يتعلق بالاتجار بالبشر. بما في ذلك تحديد الضحايا. وتعد الاجتماعات مرتين في السنة وتنظمها وترأسها الشرطة الوطنية الدائرية.

١٤ - ويشار إلى البغاء في البند ٢٦٢ (أ) من القانون الجنائي الدائري بشأن الاتجار بالبشر. وفي الأعمال التحضيرية للحكم يُعرّف البغاء بأنه إقامة علاقات جنسية مع أحد العملاء مقابل دفع مبلغ من المال أو وعد بدفع هذا المبلغ.

وفي عام ٢٠١٣ تم تعديل الفصل المتعلق بالجرائم الجنسية في القانون الجنائي الدائري بالقانون ٦٣٣ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالتعديل نُظر في تجريم دفع مقابل لممارسة الجنس.

وتقرر عدم تجريم دفع مقابل لممارسة الجنس، لأنه ليس من المتوقع، أساساً، أن يؤدي تجريم دفع مقابل لممارسة الجنس إلى تخفيض ملحوظ لمدى انتشار البغاء أو الاتجار بالبشر، بل من المتوقع أن يخلق عواقب سلبية على البغايا.

ويشكل البغاء في الدائري مشكلة اجتماعية خطيرة. وأنشأت الحكومة مشاريع مختلفة لمساعدة البغايا على الإقلاع عن البغاء أو لتحسين حياتهن كبغايا. وتسعى الحكومة للشروع في بذل جهد معزز ضد البغاء. وهذا يدعو إلى تحديد أولويات اجتماعية على نطاق واسع ومبادرات أكثر تحديداً، تتيح للعاملات في البغاء إمكانية حقيقية لاختيار وسيلة أخرى للمعيشة.

١٥ - غرينلاند:

ليس لدى حكومة غرينلاند أي خطط بشأن إعداد دراسة حول الاتجار بالبشر والبغاء. ويجعل موقع غرينلاند المنعزل وقلة سكانها من المستحيل تقريبا على أي شخص محاولة الاتجار والبغاء دون إثارة انتباه السلطات.

ويمكن هذا، واقتراحه بعدم تلقي مفوض الشرطة في غرينلاند بلاغات بوقوع حالات اتجار وبغاء، حكومة غرينلاند من أن تعتبر قضايا الاتجار والبغاء قضايا لا تستوجب التعامل معها في غرينلاند. وتود الحكومة إعطاء الأولوية لجهودها المبذولة فيما يتعلق بأنواع أخرى من العنف وسوء المعاملة.

جزر فارو:

نظرا لصغر حجم السكان (حوالي ٤٨ ٠٠٠ نسمة) وحجم المجتمع، يُعتقد أنه سيكون من الصعب الانخراط في الاتجار بالبشر والبغاء دون إثارة انتباه السلطات. ولا يوجد لدى شرطة جزر فارو دليل على أنه يجري الاتجار بالبشر في جزر فارو. وفيما يتعلق بالبغاء، طُرحت حالتان فرديتان، ولكن لم يتبين أنهما حالتي بغاء منظم. وليس لدى الشرطة انطباع بأن هناك أي بيوت للدعارة في البلد.

ويؤيد مركز الأزمات آراء الشرطة. ويذكر المركز أيضا أنه إذا كان هناك أي اتجار و/أو بغاء فإنه مستتر إلى حد كبير وغير منظم.

وأشارت الوكالة المشتركة بين البلديات لحماية الطفل، تلبية لطلب موجه إليها، إلى أنه ليس من سبب للاعتقاد بأن جزر فارو تشهد أي اتجار أو بغاء منظمين. وعلى أساس كل هذه المعلومات، لا تتوخى السلطات في جزر فارو في الوقت الراهن إجراء أي دراسة حول انتشار الاتجار بالنساء والفتيات أو البغاء.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

١٦ - منذ صياغة التقرير الدوري الثامن في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أجريت انتخابات الحكومات المحلية والإقليمية في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، أجريت انتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٤.

وفي انتخابات الحكومات المحلية في عام ٢٠١٣، انخفضت نسبة النساء في مجالس البلديات بشكل طفيف إلى ٢٩,٧ في المائة (من ٣١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩). وعلى الرغم من هذا التطور، ظل عدد رؤساء البلديات الإناث عند ١٢ من أصل ٩٨. وفي المجالس

الإقليمية، زادت نسبة النساء زيادة كبيرة إلى ٣٩,٥ في المائة (من ٣٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩) وهي زيادة فاقت نسبيا الزيادة في عدد المرشحات (٢٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٢٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩).

وفي انتخابات البرلمان الأوروبي، كان عدد النساء المنتخبات ٥ (٣٨,٥ في المائة) من بين الدائريين المنتخبين البالغ عددهم ١٣ (نقص عن نسبة ٤٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩). ويجب مع ذلك أن ينظر إلى هذا الانخفاض، الذي قد يبدو كبيرا، بالمقارنة بعدد الولايات المحدود إلى حد ما (١٣)، ولذلك فإن الانخفاض الفعلي كان أقل من مرشحة منتخبة واحدة مقارنة مع الانتخابات في عام ٢٠٠٩.

وفي الدائري، تتمتع المرأة بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل في الترشح للانتخابات والانضمام إلى الحياة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن تنظيم النظام السياسي، بمعنى من يجري تعيينه كمرشح للانتخابات المختلفة، يقع على عاتق الأحزاب السياسية نفسها، وهي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن تعيين المرشحين الذين يمثلون الناخبين، ليس فقط في المسائل المتعلقة بنوع الجنس ولكن فيما يتعلق أيضا بالمحددات العمرية والمهنية والتعليمية والإثنية الأخرى.

ويجب على الوزارة أيضا أن تشير إلى أن المساواة بين الجنسين هي مسألة تحظى بأهمية عامة كبيرة وبتوعية أيضا أثناء الانتخابات وبعدها. وتنشر الوزارة إحصاءات بعد كل انتخابات تظهر جملة أمور منها توزيع الجنسين بين المرشحين للانتخابات مع تحديد الأحزاب التي لديها أكبر وأقل عدد من المرشحات، والمرشحات المنتخبات، وتحظى المسألة بتغطية وسائل الإعلام في كل انتخابات.

وترى وزارة الشؤون الاقتصادية والداخلية لذلك أن الانتكاسة الطفيفة في نسبة المرشحات المنتخبات لمجالس الحكومات المحلية في عام ٢٠١٣ وانتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٤ (بمجرد مرشحة واحدة فقط) هي مجرد مصادفة، ولا يمكن أن ينظر إليها باعتبارها اتجاهًا عامًا نحو نقص التمثيل المتساوي للجنسين في الأجهزة السياسية في الدائري، مع مراعاة أن نسبا أخرى قد زادت، وإنه لم يحدث نقصان ملحوظ. ومع ذلك ستواصل الوزارة مراقبة التطور في هذا المجال عن كثب.

غرينلاند:

لا يضم القانون المتعلق بانتخابات برلمان غرينلاند ونظام البرلمان أي قاعدة تنظيمية تعزز فعليًا المساواة بين الجنسين. ولا يتضمن قانون حكومة غرينلاند رقم ١ المؤرخ ٣١

أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن المساهمات المالية في العمل السياسي أي تشريعات تشجع بشكل فعلي المساواة بين الجنسين.

وليس ثمة خطط لتغيير التشريع المذكور أعلاه فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن أي نقص في المشاركة على قدم المساواة بين الجنسين في المجالس المنتخبة يسترعي الانتباه ويصبح موضع نقاش.

واعتمدت تدابير خاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء في المجالس واللجان وما إلى ذلك، وفي عام ٢٠١٣ تم تطبيق حصة للجنسين بهدف ضمان تمثيل متساو للجنسين كليهما في هيئات صنع القرار.

جزر فارو:

لا تعتزم حكومة جزر فارو تطبيق حصص أو تدابير خاصة مؤقتة أخرى لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولا توجد خطط لتعديل قانون الانتخابات بإدخال أي استثناءات أو أحكام خاصة لضمان تمثيل جنس بعينه. وقانون الانتخابات لا يفرق بين الجنسين وجميع المرشحين سواسية، مما يعني أن عدد الأصوات الفردية هو وحده الذي يحدد من يُنتخب من كل قائمة.

وتتلقى لجنة الديمقراطية مخصصات سنوية عامة تبلغ ١٨٦ ٠٠٠ كرونة دانمركية. والغرض الوحيد منها هو زيادة عدد النساء في برلمان جزر فارو والمجالس البلدية. وتقوم لجنة الديمقراطية بحملات مستمرة للتوعية بأهمية تمثيل كلا الجنسين في هيئات اتخاذ القرارات السياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتبع العديد من الأحزاب السياسية سياسة وضع قوائم انتخابات برلمانية بتمثيل متساو للمرأة والرجل، لضمان أن تتاح لنفس العدد من النساء والرجال الفرصة لخوض الانتخابات. وبعض البلديات لديها أيضا ما يسمى قوائم المرأة.

التعليم

١٧ - المساواة، بصرف النظر على سبيل المثال عن نوع الجنس أو الأصل الإثني، هي الشرط الأساسي العام في قطاع التعليم. وتتاح جميع فرص التعليم لجميع المواطنين. وفي نظام التعليم الدانمركي تتفوق النساء على الرجال.

ويتوقع أن تحصل نسبة ٩٠,٨ من النساء اللاتي تخرجن من المدارس الابتدائية الدانمركية في عام ٢٠١٢ على مؤهلات مهنية. وبالنسبة للرجال من المتوقع أن تبلغ النسبة

٨٧,٦ في المائة. وبغض النظر عن الخلفية العرقية، تتفوق المرأة على الرجل في تحصيل المؤهلات المهنية. وفي الدانمرك، تتاح للنساء والرجال فرص متساوية للحصول على تعليم وتدريب مهنيين موجهين لفرادى الطلاب لضمان تحقيق معدلات إكمال مرتفعة، بغض النظر عن نوع الجنس. ويعكس التدريب المهني أوضاع سوق العمل، وبالتالي تحتذب بعض الدورات الدراسية للتعليم والتدريب المهنيين طلابا من أحد الجنسين أكثر من الجنس الآخر. غير أنه لا يُمنع أي طالب من اختيار نوع من أنواع التعليم بسبب نوع الجنس. والنسبة بين الجنسين متساوية تقريبا في التعليم والتدريب المهنيين.

المرحلة العليا من التعليم الثانوي: تختلف نسبة الذكور إلى الإناث من خريجي البرامج الأربعة المختلفة في المرحلة العليا من التعليم الثانوي وهي STX، HF، و HHX، و HTX اختلافًا تامًا، وبلغت نسبة خريجي البرامج من الذكور إلى الإناث ٤٦ إلى ٥٤ في عام ٢٠١٣.

ويعتقد عموماً أن اختلاف منظورات البرامج فيما يتعلق بالمحتوى يمثل ميزة، حيث أن التعليم في المرحلة العليا من التعليم الثانوي ككل سيحظى بهذه الطريقة بمجاذيبه أوسع بين فئة الشباب. ولا يشكل لذلك، على سبيل المثال، ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث من الخريجين في برنامج HTX، ذي المنظور التقني، مشكلةً تدعو إلى تدخل سياسي مركزي.

ومع ذلك، فلا تزال هناك نقطة تستدعي اهتماماً مناسباً هي ضرورة أن تعمل هذه المدارس الثانوية العليا المحددة على تهيئة بيئات مدرسية محلية تهدف إلى توزيع أكثر مساواة للجنسين. ويمكن أن يكون خير مثال لذلك المشروع المسمى <XX-it>، ومحور تركيزه تكنولوجيا المعلومات، وهو مشروع حدد لنفسه في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ هدفاً هو تحسين نسبة الذكور إلى الإناث في برنامج HTX عن طريق مواصلة تطوير بيئة تعليم وتدريب يمكن للفتيات التألف معها بشكل أفضل. وارتكز تنظيم المشروع على ٥ إدارات لبرنامج HTX في ٤ كليات تقنية مرتبطة بمراكز توجيه الشباب والشركات المحلية وفريق مرجعي (بتمثيل على سبيل المثال من وزارة التعليم).

ووفقاً لما ورد في التقرير السابق للدولة الطرف فإن غالبية الملتحقين ببرامج التعليم العالي في الدانمرك هم من النساء. وتظهر أحدث البيانات الإحصائية من عام ٢٠١٤ انخفاضاً وإن كان بعدم توازن طفيف لصالح المرأة ابتداءً من برنامج التعليم العالي.

وذكر أيضاً في التقرير السابق أن التوازن يختل بين الجنسين في بعض برامج التعليم العالي. فعدد النساء بالغ الارتفاع في برامج التعليم في مجال الرعاية، مثل برامج التمريض ومعلمي رياض الأطفال. ويرتفع عدد الرجال في العلوم التقنية. وتظهر البيانات الإحصائية

على مدى فترة مدتها سبع سنوات في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٢ مع ذلك، أن الخلل في البرامج المذكورة أعلاه يشهد تغييرا للأفضل. وهذا ملحوظ جدا بالنسبة لبرنامج تدريب المعلمين.

وبُذلت جهود كثيرة لتقويض نظام التعليم القائم على التمييز بين الجنسين. وفي جميع القطاعات تجد النساء والرجال على حد سواء، ولكن الرجال يهيمنون في مجال الهندسة والعلوم بينما الغلبة للنساء في مجال الصحة وفي التدريس.

وأطلقت مبادرات مختلفة مثل المعلومات المتاحة عن طريق الإنترنت عن الفرص عند اختيار تعليم غير تقليدي - بما في ذلك التمويل المشترك لبرنامج "أيام الفتيات في العلوم"، والاستعانة بنماذج يقتدى بها، والمشاريع الرائدة التي تبين الوظائف المتاحة في مختلف القطاعات، والتمويل الحكومي للمشاريع المحلية في المدارس والبلديات. وتأثير القيم الثقافية، بما في ذلك الجوانب الجنسانية، وأهميتها بالنسبة للمسيرة المهنية وتوجيه التعليم يشكلان أيضا جزءا من المناهج الدراسية في تعليم المستشارين في مجال التوجيه الوظيفي.

وتقوم الحكومة الدانماركية حاليا بدعم خمسة مشاريع تعزز المزيد من التنوع والمزيد من المربين الذكور في الرعاية النهارية للأطفال من الميلاد إلى سن ٦ سنوات. وتُنفذ هذه المشاريع في بلديات ومؤسسات مختارة للرعاية النهارية وتهدف إلى جذب المربين الذكور والحفاظ عليهم في هذا المجال من العمل.

وأسباب هذه المبادرة هي تزايد أعداد الرجال الذين يتعلمون ليصبحوا مربين. ولكن من بين أولئك لا يختار سوى أقلية صغيرة العمل في مجال الرعاية النهارية للأطفال الصغار (من الميلاد إلى سن ٦ سنوات). وفي إطار هذه المشاريع يجري نشر الخبرات والدروس المستفادة من المشاريع الخمسة في البلديات والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء البلد.

والهدف من هذا التمويل هو إيجاد تنوع أكبر في قطاع الرعاية النهارية خصوصا عن طريق جذب والحفاظ على مزيد من المربين الذكور. وسيعطي المزيد من التنوع الأطفال صورة أوسع لأدوار الرجال والنساء من خلال منحهم نماذج رائدة أكثر تباينا. وبين الموظفين، سيؤدي التنوع أيضا إلى تهيئة بيئة عمل أفضل وأكثر ديناميكية. وينبغي أيضا أن ينظر إلى المشاريع من منظور تهيئة سوق عمل أكثر مرونة للرجال والنساء وإعطاء الرجال والنساء خيارا أوسع عند اختيار التعليم.

وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المدارس: وفقا للمبين في التقرير الدوري للدولة الطرف، فإن اختيار الفتيات والصبية لنوع التعليم قائم إلى حد كبير على

فصل على أساس نوع الجنس – ففي الأغلب يختار الصبية أكثر من الفتيات التعليم في مجال العلوم الطبيعية والحرف اليدوية.

ويتمثل واحد من الأهداف الثلاثة للإصلاح الدائم كركي للتعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذي دخل حيز التنفيذ في آب/أغسطس، في ضرورة تحفيز جميع الطلاب، من أجل تحقيق كامل قدراتهم. وينطوي الإصلاح على ضرورة أن تقوم المدارس بشكل متزايد بتنوع التدريس، والتعاون مع المجتمع المحلي لكي يستند التدريس إلى احتياجات الطلاب واهتماماتهم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حد كبير إلى كسر القوالب النمطية للجنسين، وذلك لأنه يتعين على الفتيات أيضا العمل بمنحى ذي وجهة تطبيقية في ربط النظرية بالتطبيق واستكشاف على سبيل المثال العلوم الطبيعية بطريقة محفزة وأكثر تنوعا من وجهة نظرهن.

وإلى جانب إصلاح التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي، وافقت الحكومة على إصلاح التعليم والتدريب المهني. ويتعلق هذا الإصلاح أيضا بالتعليم في المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي حيث ينص مثلا على أنه يتعين تحفيز طاقات جميع الطلاب في خياراتهم المتعلقة بالحصول على مزيد من التعليم. على سبيل المثال من خلال دورات تمهيدية إلزامية في الصف الثامن، ومن خلال تعزيز المسألة الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في ”التعليم وفرص العمل“ في التعليم الابتدائي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي وأنشطة التوجيه الجماعي، التي تتحمل مسؤوليتها مراكز توجيه الشباب. ومن أجل تنفيذ المبادرات الجديدة تشرع وزارة التعليم في عملية متطورة بالتعاون مع أصحاب الشأن. والمقصود من هذه العملية أن تؤدي إلى تحسينات للممارسات المتبعة في مجال ”التعليم وفرص العمل“ والتوجيه الجماعي في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي. وبالتالي سيكتسب الطلاب مزيدا من المعارف والخبرات في إطار من عدم القبولية النمطية الجنسانية للتعليم وفرص العمل. ويجب على الطلاب الإلمام بأنواع التعليم التي لم يكونوا ليختارونها لأنفسهم. ومن المتوقع أن يجعل ذلك مزيدا من الفتيات – وكذلك الصبية – يوسعون محاور تركيزهم عند اختيارهم لمواصلة التعليم، مما يجعل اختيار التعليم والتدريب المهني جذابا للصبية وكذلك للفتيات.

وبالإضافة إلى هذا هناك الهدف القانوني للمدارس الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي وهو ضرورة أن يُبنى التدريس والحياة اليومية في المدرسة على الحرية الفكرية والمساواة والديمقراطية، وأن تُعد المدرسة الطلبة لمعرفة الحقوق والواجبات في مجتمع قائم على هذه القيم. ولذلك يجب أن تقوم المدرسة بالحد من القوالب النمطية للجنسين ومنعها.

وفيما يتعلق بالمرأة في مجال البحوث: في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، اعتمد المجلس الدانمركي للبحوث المستقلة سياسة تكافؤ الفرص. ويشير المجلس في السياسة إلى جملة أمور منها أن المجلس الدانمركي للبحوث المستقلة يرى أن الرجل والمرأة يمتلكان نفس الإمكانات التي ترشحهما لأن يصبحوا باحثين أكفاء. وعلى الرغم من أنه تتاح للمتقدمين، من الناحية النظرية، فرص متكافئة، فإن المجلس يرى أن من المهم ألا تكون لإجراءات ومعايير المجلس لتقديم المنح عواقب سلبية غير مقصودة، على الرجال أو على النساء. ويرى المجلس لذلك أن من المهم قدر الإمكان إظهار وإزالة الحواجز غير المرئية التي قد تؤدي إلى حجب الفرص عن الباحثين، من الإناث والذكور على السواء، للمساهمة في العملية العلمية.

وتتضمن سياسة تكافؤ الفرص عددا من المبادرات المطبقة في المجلس مثلا: الرصد الدقيق، والاستعراض الإحصائي، والمساواة في تمثيل الرجال والنساء في المجلس نفسه (الهدف هو أن تبلغ نسبة تمثيل الجنس الناقص التمثيل في المجلس والمجالس الأكاديمية والمجالس الفرعية وفريق المقيمين الخارجيين ما لا يقل عن ٤٠ في المائة)، وينبغي أن تكون جميع طلبات الحصول على المنح لمشاريع بحثية رئيسية تجسيدا للتوزيع الجنساني لفريق الباحثين المقرر إنشاؤه وفي غيره.

ويطبق أيضا المجلس الدانمركي للبحوث الاستراتيجية (ويعرف الآن بصندوق الابتكار الدانمركي) سياسات لزيادة حصة المتقدمات الناجحات. ومن الأمور الأخرى أن المجلس يشترط أن يكون الرجال والنساء ممثلون في فرق توجيه المشاريع التي يدعمها المجلس.

وفيما يتعلق بفهرس "البحوث لعام ٢٠٢٠"

فهرس "البحوث لعام ٢٠٢٠ - آفاق البحوث الاستراتيجية"، هو فهرس يعكس احتياجات المجتمع المستقبلية في مجال البحوث. وخلال عملية فهرس البحوث لعام ٢٠٢٠ ساهمت طائفة واسعة من ممثلي قطاع الأعمال والقطاع العام والمنظمات والجامعات وسائر الجهات المهتمة بالأمر في تحديد رؤى واحتياجات البحوث في المستقبل. والغرض من فهرس البحوث لعام ٢٠٢٠ هو أن يعكس الطلب المجتمعي على البحوث، ويشير إلى أكثر المجالات الواعدة لاستثمارات البحوث العامة في الدانمرك في المستقبل. ومن المهم التأكيد على أن فهرس البحوث لعام ٢٠٢٠ ليس تعبيرا عن الأولويات السياسية ولكنه خلاصة عملية مسح وحوار واسعة النطاق.

وتحدد القائمة إجمالا خمسة مجالات رئيسية للبحث و ١٤ موضوعا فرعيا. وكان الشأن الجنساني جزءا لا يتجزأ من عملية المسح والحوار، ويتجلى الشأن الجنساني إلى جانب

مسائل أخرى في عدد من ميادين البحث حسب الاقتضاء. ويتجلى الشأن الجنساني تحديدا في موضوعات البحث التالية:

- ١-١ تكنولوجيا ونظم الطاقة في المستقبل
- ١-٢ من البحوث الأساسية إلى الوقاية، التشخيص والعلاج الفعال للأمراض
- ٢-٢ قطاع الرعاية الصحية والرعاية في المستقبل
- ١-٤ القدرة التنافسية والإنتاجية والنمو
- ٢-٤ الرعاية والوقاية الفعالان والمبتكران
- ٣-٤ النقل واللوجستيات وأماكن العيش
- ١-٥ تطوير التعليم والتعلم والكفاءات
- ٢-٥ التفاهم الثقافي والكفاءات المتعددة الثقافات

ويستخدم الفهرس أساسا لتحديد الأولويات السياسية السنوية فيما يتعلق بالمستوى العام للاستثمارات العامة في مختلف موضوعات البحوث الاستراتيجية. ولا يزال مجلس البحوث ذو الصلة (صندوق الابتكار الدائري) هو الذي يتولى صياغة نصوص النداءات المحددة ويقيم طلبات البحوث الواردة.

غرينلاند:

تهدف الحكومة في مجال التعليم إلى زيادة عدد المتعلمين بين السكان، بغض النظر عن نوع الجنس. وفي عام ٢٠١٢، لم يكن هناك في غرينلاند سوى ٥١ في المائة من الأشخاص، في سن ٣٥ عاما، الذين حصلوا على قدر من التعليم يتيح لهم إمكانية اختراق سوق العمل. وينصب التركيز الحالي لذلك على دفع مزيد من الأشخاص لبدء التعليم وإقناع المزيد بإكمال التعليم الذي بدأوه. ولم تُعتمد أي تدابير خاصة، فيما يتعلق بالتعليم ونوع الجنس، نظرا لأن من الأهم بالنسبة لغرينلاند حاليا رفع المستوى العام للتعليم بين السكان.

جزر فارو:

جُمِعَت الأرقام بالنسبة للأشخاص الذين يدرسون في جزر فارو على أساس المنح الدراسية الشهرية المدفوعة للطلاب. ويُدرج جميع الطلاب الذين حصلوا على منح دراسية في سنة ما ضمن أرقام السنة. وجمعت الأرقام بالنسبة للأشخاص الذين يدرسون في الخارج

على أساس عدد الطلاب الذين حصلوا على منحة للسفر. ويرجى الرجوع إلى التقرير
CEDAW/C/DEN/8 الصفحة ٧١.

المصدر: صندوق مَنَح الطلاب في جزر فارو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الجدول ١

الطلاب في المرحلة العليا من التعليم الثانوي حسب نوع الجنس والسنة الدراسية

الإناث	الذكور	المجموع	
٩٨٠	٦٥٧	١ ٦٣٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤
١ ٠١٠	٧٢٧	١ ٧٣٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١ ٠٨٢	٧١٢	١ ٧٩٤	٢٠٠٧/٢٠٠٦
١ ٠٩٧	٧٥٢	١ ٨٤٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١ ٢٠٦	٨٤٢	٢ ٠٤٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١ ٢٤٠	٩٢٩	٢ ١٦٩	٢٠١٠/٢٠٠٩
١ ٣٠٤	١ ٠١٠	٢ ٣١٤	٢٠١١/٢٠١٠
١ ٢٧٣	١ ٠٤١	٢ ٣١٤	٢٠١٢/٢٠١١
١ ٣٤٢	١ ٠٤٦	٢ ٣٨٨	٢٠١٣/٢٠١٢

الجدول ٢

الطلاب في التعليم العالي في جزر فارو حسب نوع الجنس والسنة الدراسية

الإناث	الذكور	المجموع	
٢٨٨	٢٧٣	٥٦١	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٨٩	٣٠٤	٥٩٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٣١٦	٢٧٣	٥٨٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٣١٤	٢٨٤	٥٩٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٣٦٧	٣٣٨	٧٠٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٣٤٦	٤٠١	٧٤٧	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٨٠	٤٩٣	٨٧٣	٢٠١١/٢٠١٠
٣٩٦	٥٠٧	٩٠٣	٢٠١٢/٢٠١١
٤٠٥	٥٨٠	٩٨٥	٢٠١٣/٢٠١٢

الجدول ٣

الطلاب في التعليم العالي في الخارج حسب نوع الجنس والسنة الدراسية

الإناث	الذكور	المجموع	
٥٤١	٣٦٥	٩٠٦	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٥٢٦	٣٩١	٩١٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٥٦٧	٣٦٢	٩٢٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦

الإناث	الذكور	المجموع
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٩٣	٩٥١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٨١	١٠٩٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٩٩	١١٢٨
٢٠١١/٢٠١٠	٧٥٦	١٢٤٠
٢٠١٢/٢٠١١	٩٦٧	١٦٢٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٢١	١٥٤١

الجدول ٤

الطلاب في التعليم العالي حسب المناطق الجغرافية والسنة الدراسية

٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٤/٢٠٠٥	
٢ ٥٢٨	٢ ٥٠٤	٢ ١١٦	١ ٨٧٩	١ ٧٨٥	١ ٥٤٧	١ ٥٢٠	١ ٥٠٩	١ ٤٧٧	المجموع
١ ٣٢٤	١ ٣٦٥	١ ٠٣١	٩٤٣	٨٩٧	٧٩١	٧٧٤	٧٨٩	٧٨٧	الدانمرك
٩٨٧	٩٠٣	٨٧٦	٧٥٠	٧٠١	٦٠٥	٥٩٨	٥٩٦	٥٧٦	جزر فارو
٢١٧	٢٥٦	٢٠٩	١٨٦	١٨٧	١٥١	١٤٨	١٢٤	١١٤	مناطق أخرى

الجدول ٥

الطلاب في التعليم العالي في جزر فارو والخارج حسب نوع الجنس والسنة الدراسية

المجموع	٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٠			
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	
٩٨٣	%٥٩	٥٧٨	%٤١	٤٠٥	٩٠٣	%٥٦	٥٠٧	%٤٤	٣٨٠ جزر فارو
١ ٥٤١	%٤٠	٦٢٠	%٦٠	٩٢١	١ ٦٢٣	%٤٠	٦٥٦	%٦٠	٧٥٦ الخارج
٢ ٥٢٤	%٤٧	١ ١٩٨	%٥٣	١ ٣٢٦	٢ ٥٢٦	%٤٦	١ ١٦٣	%٥٤	١ ١٣٦ المجموع

المصدر: صندوق مَنح الطلاب في جزر فارو، شباط/فبراير ٢٠١٤.

العمالة

١٨ - يضم مشروع قانون الحكومة المتعلق بإدخال مزيد من النساء في مجالس إدارة الشركات وفي المناصب الإدارية - المشار إليه عادة باسم "النموذج الدانمركي لإدخال مزيد من النساء في إدارة الشركات" ١٢٠٠ شركة أو نحو ذلك من أكبر الشركات الخاصة في الدانمرك وجميع شركات القطاع العام بغض النظر عن حجمها.

واستحدثت أحكام تتعلق بنقص تمثيل أحد الجنسين وذلك في القانون الدانمركي للشركات المحدودة العامة والخاصة (قانون الشركات الدانمركية)، والقانون بشأن بعض المشاريع التجارية وقانون البيانات المالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ويطلب إلى الشركات المدرجة أن تحدد هدفا لحصة نوع الجنس الممثل تمثيلا ناقصا في الهيئة الإدارية العليا، وأن تعد سياسة لزيادة حصة الجنس الناقص التمثيل في المستويات الإدارية الأخرى في الشركة (النموذج الدانمركي). وعلاوة على ذلك، يطلب إلى هذا الشركات أن توضح التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة وحالة السياسات.

ونشرت هيئة قطاع الأعمال الدانمركي تقريراً عن الأهداف التي حددتها الشركات المدرجة في ما يتعلق بنسبة تمثيل نوع الجنس الناقص التمثيل في الهيئة الإدارية العليا، وبسياسات زيادة نسبة الجنس الناقص التمثيل في المستويات الإدارية الأخرى في الشركة. ويبين تقييم التقارير المالية للشركات أن ٧٣ في المائة من الشركات حددت أهدافاً لنسبة نوع الجنس الناقص التمثيل. وتصف ٦٥ في المائة من تلك الشركات التي حددت أرقاماً مستهدفة حالة تحقيق الهدف، وتحدد ٨٤ في المائة من الشركات إطاراً زمنياً لتحقيق ذلك الهدف. ويبلغ متوسط الإطار الزمني أقل من ٤ سنوات، ويبلغ متوسط الأرقام المستهدفة ٢٥,٥ في المائة. وتشير ٢ في المائة من الشركات إلى أنها حققت المساواة في توزيع كلا الجنسين، ولم تكشف ٢٥ في المائة من الشركات عن التوزيع العادل، ولم تحدد هدفاً بالنسبة للهيئة الإدارية العليا.

وعندما يتعلق الأمر بوضع سياسات لزيادة الجنس الناقص التمثيل في المستويات الإدارية الأخرى في الشركة، يبين التقرير أن ٤ في المائة من الشركات أفادت بتحقيق المساواة في توزيع الجنسين. بينما أعدت ٥٠ في المائة منها سياسات في هذا الصدد، ووضعت ٦٩ في المائة منها سياسات تحدد محتوى دقيقاً للسياسات. لكن لم تكشف ٤٧ في المائة من الشركات عن معلومات فيما يتعلق بالتوزيع المتساوي أو بوجود سياسة في هذا الصدد.

وتبين معلومات التسجيل من قبل الهيئة الدانمركية لقطاع الأعمال أن عدد النساء المعينات في مجالس الشركات بلغ ١١ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وهذا يمثل زيادة قدرها ٣ نقاط مئوية.

ويتوقع صدور تقييم فيما يتعلق بأثر مشروع القانون في آخر عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالفصل المهني والفجوة في الأجور: تقرر الحكومة الدانمركية بأن التمييز بين الجنسين في سوق العمل هو العامل الوحيد الأكثر أهمية في تفسير الفرق في الأجور بين

الرجال والنساء. ولا تزال العديد من الحرف النسائية المعتادة تعتبر مجالات متدنية الأجور. ومع ذلك، فإن القضاء على التقسيم التقليدي للمهن بين الجنسين يمثل تحدياً كبيراً ومعقداً. ليس فقط للدائم.ك.

ويعزى الفصل المهني إلى العديد من العوامل مثل الخيارات التقليدية للرجال والنساء للمهن، والميول الشخصية وخلفية الأسرة. وبذلت جهود كثيرة لكسر نظام التعليم وسوق العمل القائم على تكريس مجالات معينة لجنس من الجنسين. وعلى الرغم من وجود كل من النساء والرجال في جميع الحرف، فإن الرجال يهيمنون في مجالي الهندسة والعلوم بينما تهيمن النساء في مجالي الصحة والتعليم.

وأطلقت مبادرات مختلفة مثل إتاحة المعلومات عبر الإنترنت عن الفرص المتاحة عند اختيار أنواع التعليم غير التقليدية، واستخدام النماذج الرائدة والمشاريع الريادية التي تبين الوظائف المتاحة في مختلف القطاعات، والتمويل الحكومي للمشاريع المحلية في المدارس والبلديات. ويشكل أيضاً تأثير القيم الثقافية، بما في ذلك الجوانب الجنسانية، وأهميتها بالنسبة للمسيرة المهنية وتوجيه التعليم، جزءاً من المناهج الدراسية في تعليم المستشارين في مجال التوجيه الوظيفي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نشر المركز الوطني الدائم كركي للبحوث الاجتماعية تقريراً مستكملاً عن الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

وخلص التقرير الأول من عام ٢٠٠١ إلى أن نسبة الفجوة غير المعدلة في الأجور بين الجنسين تراوحت بين ١٢ و ١٩ في المائة وذلك حسب الطريقة المستخدمة. وفي تقرير عام ٢٠١٣، تراوحت نسبة الفجوة غير المعدلة في الأجور بين الجنسين في عام ٢٠١١ بين ١٣ و ١٧ في المائة. وتراوحت نسبة الفجوة المعدلة في الأجور في عام ٢٠١١ بين ٤ و ٧ في المائة.

وتقلصت الفجوة غير المعدلة في الأجور بين الجنسين في سوق العمل ككل وعلى مستوى القطاعات في السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١. وفي واقع الأمر، حدث انخفاض في الفجوة غير المعدلة في الأجور ككل منذ عام ١٩٩٧، وعلى الأخص في القطاع العام. ويعزى الانخفاض في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ أساساً إلى تغييرات إيجابية بالنسبة للنساء فيما يتعلق بخلفيتهن التعليمية وخبرتهن العملية. ويعني أيضاً ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة أن مواصفاتها الشخصية قد أصبحت مماثلة في سوق العمل للرجل على نحو متزايد.

وبالإضافة إلى ذلك، يبين أحدث منشور للهيئة الدانمركية للإحصاء من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن دخل الرجل والمرأة أنه من بين ٣١ في المائة من الأزواج، تكسب النساء دخولا أكثر من شركائهن الذكور. وهذا هو الحال أيضا في ٢٤ في المائة للأزواج الذين لديهم أطفال. وعلاوة على ذلك، تزايد الدخل الحقيقي للمرأة أكثر من الرجل منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٢، بلغ الدخل الحقيقي للمرأة ٧٨ في المائة من الدخل الحقيقي للرجل في مقابل ٧٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠.

واعتمدت الحكومة الدانمركية تشريعات جديدة لتحسين وتوسيع النطاق الحالي لإحصاءات الأجور المقسمة حسب نوع الجنس في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وفي المستقبل، تخضع الشركات التي لديها ١٠ موظفين أو أكثر يعملون بدوام كامل، وعلى الأقل ٣ موظفين من الذكور و ٣ من الإناث، لللائحة المتعلقة بإحصاءات الأجور المقسمة حسب الجنسين. وهذا يوسع نطاق اللائحة من نحو ٣ ٥٠٠ مؤسسة إلى ما يقرب من ١٣ ٠٠٠ مؤسسة. وستتلقى الشركات بشكل تلقائي إحصاءات الأجور المقسمة حسب الجنسين بالجمان. والتشريع الجديد، الذي يدخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، له هدف ثلاثي الأبعاد:

- تحسين الوعي بإحصاءات الأجور المقسمة حسب الجنسين.
- توفير أداة مفيدة لأصحاب العمل والموظفين للتعاون على مستوى العمل من أجل القضاء على الفوارق في الأجور بين الجنسين.
- توفير أساس لاتخاذ إجراءات قانونية في الحالات التي يشتبه في وجود فوارق في الأجور بين الجنسين فيها.

وفيما يتعلق بالتقاسم الأكثر تساويا للإجازة الوالدية، تود الدانمرك أن تؤكد على أنه يحق لكلا الوالدين الحصول على إجازة والدية مدتها ٣٢ أسبوعا غير قابلة للتحويل. ويشارك الوالدان في الاستفادة من الحق في استحقاقات الإجازة الوالدية لمدة ٣٢ أسبوعا. ويتولى تنظيم الحق في الأجر خلال الإجازة الوالدية الشركاء الاجتماعيون في الاتفاقات الجماعية أو العقود الفردية، ويؤدي الأجر المناسب دورا هاما عندما تخطط الأسر إجازات الوالدية. وتعطي الاتفاقات الجماعية التي ترسم الاتجاهات الحق في أجر كامل أو جزئي خلال جزء من فترة الإجازة الوالدية، وازداد هذا الحق تدريجيا على مدى السنوات لكل من النساء والرجال.

وفي حين لا تزال الأمهات تحصلن على أغلبية الإجازة الوالدية، فثمة زيادة مستمرة - وإن كانت بطيئة - في حصة الآباء في الإجازة الوالدية. وهكذا، تشير الإحصاءات إلى أن حصة الآباء في الإجازة الوالدية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢ زاد من ٣٢ يوما إلى ٣٩ يوما.

حصة الآباء والأمهات في الإجازة الوالدية عند حصول كلا الوالدين على الإجازة مع استحقاقهما

سنة الميلاد	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد الأطفال	٣٥ ٣٧٥	٣٦ ٦٥٠	٣٥ ٧٧٧	٣٦ ٠٤٩	٣٢ ٩٦٩	٣٢ ٢٥٤
متوسط عدد أيام الإجازة التي تم الحصول عليها في المجموع	٣٢٩	٣٣١	٣٣٢	٣٣٢	٣٣١	٣٣٥
متوسط عدد أيام الإجازة - التي حصل عليها الآباء	٣٢	٣٥	٣٦	٣٧	٣٧	٣٩
متوسط عدد أيام الإجازة - التي حصلت عليها الأمهات	٢٩٨	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٦	٢٩٥	٢٩٦
متوسط عدد أيام الإجازة - التي حصل عليها كلا الوالدين معا	٢٠	٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢١
متوسط عدد أيام الإجازة التي حصل عليها أحد الوالدين	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٠	٣١١	٣١٤

ملاحظة: الرسالة الإخبارية للهيئة الدائرية للإحصاءات، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بمنح المرأة الأولوية في شغل وظائف العمل المتاحة بدوام كامل، ترى وزارة العمل أن هذا يمكن أن يرقى إلى التمييز على أساس نوع الجنس، وبالتالي ينتهك الحق في المساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في سوق العمل.

وتشير وزارة العمل أيضا إلى أن العمل بدوام كامل هو تقليديا القاعدة في الاتفاقات الجماعية، بل إن بعض الاتفاقات الجماعية حظرت في الماضي العمل بدوام جزئي. ومع ذلك، رسخت الحكومة في عام ٢٠٠٢ حق الموظفين في التفاوض مع صاحب العمل على أن يعملوا بدوام جزئي من خلال تعديل قانون العمل غير المتفرغ. ونفذ هذا التعديل توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بالعمل غير المتفرغ، الذي يُنفذ مرة أخرى الاتفاق الإطاري بشأن العمل غير المتفرغ الذي أبرمه الشركاء الاجتماعيون الأوروبيون.

وفي القطاعات البلدية والإقليمية - التي تضم أغلبية من النساء - تعزز الاتفاقات الجماعية بالفعل فرص تمكين الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي من زيادة ساعات عملهم الأسبوعية.

غرينلاند

في عام ٢٠١١، أصدرت الحكومة تقريراً يسلط الضوء على المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وعلاوة على ذلك، عزز التزام قطاع الأعمال والسلطات بالإبلاغ عن سياسات المساواة المتبعة في مكان العمل والتشكيلة الجنسانية للقوى العاملة. وأدخلت تحسينات بشأن إجازة الأمومة بإصدار قانون الحكومة رقم ١٤ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بشأن إجازة الأمومة والمحافظة على الدخل خلال الحمل أو الولادة أو التبني. ولم تعتمد أي تدابير خاصة تكفل المساواة في تقاسم المسؤوليات في المنزل.

وفيما يتعلق بالنساء العاطلات عن العمل في القرى: وفقاً للإحصاءات المتاحة عن

غرينلاند، بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٢ ما عدده ١٢٣٠ امرأة و ١٤٢٥ رجلاً. وفي المستوطنات، أظهرت الأرقام أن عدد الذين يعانون من البطالة يبلغ ٢٤٤ امرأة و ٢٢٣ رجلاً. ووفقاً لما أثبتته الإحصاءات، فإن عدد النساء العاطلات عن العمل لا يفوق بصورة ملموسة أعداد الرجال العاطلين عن العمل في المستوطنات والمناطق الخارجية.

وفيما يتعلق بعقود الشراء: من أجل تنفيذ أحدث لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن

الشراء العمومي أنشأت الحكومة الدانمركية لجنة معنية بالشراء العمومي تتألف من الممثلين ذوي الصلة لكل من مقدمي العطاءات والسلطات المتعاقدة. وتتمثل مهمة اللجنة في صياغة قانون دانمركي بشأن الشراء العمومي. ويمكن أن يكون الغرض من أحد أجزاء لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة أن تؤدي شروط أداء العقود إلى تدعيم تنفيذ تدابير لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في العمل أو لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. وتعتزم الحكومة الدانمركية تقديم القانون إلى البرلمان الدانمركي في شباط/فبراير ٢٠١٥.

في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أنشأت الحكومة الدانمركية مجلساً للتعاون بين القطاعين

العام والخاص من أجل دعم المنافسة على عقود القطاع العام وتعزيز التعاون بين السلطات العامة والشركات الخاصة. والمجلس ملتزم بتحقيق توازن عادل بين الرجال والنساء. ويتألف المجلس حالياً من ١٠ نساء و ٨ رجال.

جزر فارو

في الفئة العمرية ١٥-٣٥، يقل عدد النساء اللاتي لم يتلقين تعليماً عالياً عن عدد الرجال. وفي الفئة العمرية ١٥-٤٤، فاق عدد النساء اللاتي أكملن المرحلة العليا من التعليم الثانوي الأكاديمي أو المهني عدد الرجال. وشهدت الفئة العمرية ٢٥-٣٤ تحولاً ملحوظاً

بشكل خاص في مستويات التعليم. فقد فاقت النساء الرجال؛ ويزيد عدد النساء اللاتي تلقين تعليماً متوسطاً وتعليماً عالياً عن الرجال (المصدر: تعداد سكان جزر فارو لعام ٢٠١١).

ويبدو أن هناك اتجاهها نحو التحاق أعداد من النساء يفوق عدد الرجال بالتعليم العالي. ومن المحتمل أن تبدأ الفجوة في الأجور بين الجنسين في تحسيد هذا الاتجاه تدريجياً؛ والفجوة واسعة تماماً حالياً.

وينبغي أن تكون زيادة أعداد النساء في الإدارة العليا هدفاً. ويشغل الرجال أكثر من $\frac{3}{4}$ جميع مناصب المديرين رفيعي المستوى في جزر فارو. ويزداد الخلل اتساعاً عند النظر في الفجوة في الأجور. إذ تبلغ نسبة النساء من بين المديرين الذين يحققون دخلاً يجاوز ٣٠٠ ٠٠٠ كرونة دائركية ٦ في المائة فقط.

ولا يزال سوق العمل في جزر فارو سوقاً مقسماً بين الجنسين. فالنساء يمثلن الغالبية العظمى في أكبر فئة من العمال، وهي فئة العاملين في مجال الرعاية. وتشكل النساء ٩٢ في المائة من مجموع الأشخاص العاملين في قطاع الرعاية البالغ عددهم ٣٥٢ ٢. بينما تتركز نسبة ٧٥ في المائة من وظائف العمل غير المتفرغ المعلن عنها في جزر فارو في قطاع الرعاية (رعاية المسنين، والرعاية النهارية، وغيرها).

ويصدق الشيء نفسه على قطاع الرعاية الصحية، حيث تعمل ٧٨٠ امرأة و ١٢٠ رجلاً في هذا القطاع. ومن ناحية أخرى، يمثل الرجال الغالبية العظمى ممن يعملون في فئة "المهنيين الفنيين في مجالات العلوم، والهندسة، والنقل البحري، والطيران". وتضم هذه الفئة، على سبيل المثال، ضباطاً على متن السفن ومهندسي البناء والمهندسين البحريين وغيرهم. وتبلغ نسبة الرجال الذين يعملون في هذه الفئة ٩٧ في المائة.

وعلاوة على ذلك، فإن جزر فارو لديها أعلى مستويات العمل غير المتفرغ في منطقة الشمال الأوروبي، وتعمل النساء بشكل خاص بدوام جزئي. وتعمل نسبة تزيد عن النصف، أو نسبة ٥١ في المائة من جميع النساء، في سوق العمل بدوام جزئي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل معظم النساء في قطاع الرعاية، وهو تابع للقطاع العام؛ وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية وراء اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

ومن ناحية أخرى، فإن جزر فارو لديها أعلى معدل للعمالة في أوروبا. وتبرز النساء في جزر فارو بوجه خاص بمعدل عمالة يبلغ ٧٦ في المائة، بالمقارنة مع ٧٩ في المائة من الرجال في جزر فارو في الفئة العمرية ١٥-٧٥. (المصدر: تعداد جزر فارو لعام ٢٠١١).

وفي عام ٢٠٠٩ أجرت لجنة المساواة بين الجنسين دراسة استقصائية عن التمييز الوظيفي الكبير بين الجنسين. وكان السؤال المهيمن هو ما إذا كان الرجال والنساء يحصلون على نفس الأجور في القطاع العام. ويتضمن تعداد ٢٠١١ أيضا تحليلا للفصل المهني بين الجنسين حسب القطاع، وساعات العمل الأسبوعية، وغيرها من المتغيرات (أكثر الأرقام الواردة أعلاه مستمدة من هذا التعداد). وبالإضافة إلى الدراسات التي تصدرها بشكل منتظم إحصاءات جزر فارو، تعتبر دراسة الجوانب المتعلقة بنوع الجنس لسوق العمل في جزر فارو واحدة من الاهتمامات البحثية الرئيسية للجامعة جزر فارو.

وعموما، أرتئي أن السلطات، من خلال الدراسات التي أجريت وغيرها من مصادر المعلومات، لديها فهم جيد إلى حد معقول لسوق العمل في جزر فارو، والعوامل المؤثرة على التمييز الوظيفي والفجوة في الأجور بين الجنسين.

وهناك أسباب عديدة تدفع النساء إلى العمل بدوام جزئي. وتشمل الأسباب التي تجعل أرباب العمل يخلقون فرصا للعمل بدوام جزئي أنها توفر مرونة أكبر في تنظيم العمل وفقا للاحتياجات المتغيرة، ويأخذ العاملون بدوام جزئي إجازات مرضية أقل، ويعتبر نوع العمل أشق من أن يؤدي بدوام كامل. ويعد العمل الذي يستلزم مجهودا بدنيا ونفسيا أيضا أحد الأسباب الرئيسية التي يستشهد بها العاملون أنفسهم عند إبداء رغبتهم في العمل بدوام جزئي، بالإضافة إلى الاعتبارات العائلية.

ويعد أيضا قيام أكثر من ٣٠٠٠ من رجال جزر فارو بالعمل في الخارج (في قطاع النقل البحري وقطاع النفط والقطاعات الأخرى) أحد أهم الأسباب التي تجعل العديد من النساء، اللواتي تبقىن وحدهن مع الأطفال لفترة طويلة من العام، تختزن العمل بدوام جزئي. (المصدر: رابطة العاملين في مجال الرعاية، ٢٠١٤).

وفي أيار/مايو أحالت حكومة جزر فارو مشروع تعديل نظام الإجازة الوالدية إلى البرلمان. واقترح هذا التعديل تمديد الإجازة فترة ٦ أسابيع، يخصص منها أسبوعان للأب وتنقضي إذا لم يستخدمها الأب. ولم يعتمد التعديل المقترح في شكله الأصلي. وبدلا من ذلك مُدِدَت الفترة الكاملة للإجازة لفترة ٤ أسابيع، بدون تمديد عدد الأسابيع المخصصة للآباء. وتوضح التغييرات التي أجريت على التعديل أنه لا يوجد حاليا دعم كاف في البرلمان لتمديد حصة الإجازة الوالدية للآباء في هذا النظام على الرغم من أنه يعتبر أحد أبرز التدابير الخاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل وفي المنزل. وهذا يعني أن حصة الآباء لا تزال أسبوعين في نظام الإجازة الوالدية في جزر فارو.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزر فارو لديها نظام للرعاية الاجتماعية، يعتمد على الأسرة جزئياً. بمعنى أنه يفترض أن توفر الأسرة جزءاً من خدمات الرعاية (مثل رعاية المسنين/الأطفال، وترتيبات رعاية الأطفال غير المرنّة، وسوق الإسكان).

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك بعض الضغط من النقابات والجهات الفاعلة الأخرى لإجراء تغييرات في سوق العمل، لا سيما في مجال رعاية المسنين ورعاية الأطفال، بحيث تتحول مزيد من فرص العمل بدوام جزئي إلى وظائف بدوام كامل. ووجد استقصاء أجري في عام ٢٠١١ أن ٢٠ في المائة ممن يعملون بدوام جزئي يرغبون في العمل أكثر من ذلك.

واستُحدثت تغييرات في قطاع رعاية المسنين العام مثل إدماج الخدمات (التي تقدم للأشخاص الذين يعيشون في المنزل والأشخاص الذين يعيشون في دور الرعاية)، مما يتيح استخدام الموارد البشرية بشكل أفضل و يتيح للعاملين أيضاً فرصاً أكبر للعمل بدوام كامل. (المصدر: الدائرة العامة للعمالة).

ومن اليسير في جزر فارو الحصول على خدمات رعاية الأطفال كما أنها لا تكلف كثيراً نسبياً، مما يساهم في إزالة العقبات، سواء من حيث المشاركة في سوق العمل وساعات العمل. ويستغرق الانتظار للحصول على رعاية الطفل في بلدية تورشافن، العاصمة، عادة أقل من سنة واحدة. وفيما يلي الرسوم:

- دور حضانة الأطفال، ٢ ٤٦٣ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١١ شهراً في السنة.
- رياض الأطفال، ١ ٥٣٠ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١١ شهراً في السنة.
- الرعاية بعد الدوام المدرسي، ٨٤١ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١٠ شهور في السنة.
- الرعاية النهارية، ٢ ٤٦٣ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١١ شهراً في السنة، بالنسبة للأطفال في سن الالتحاق بدور الحضانة.
- الرعاية بعد الدوام المدرسي، ١ ١٤٨ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١١ شهراً في السنة.
- الأطفال دون سن الالتحاق بالمدرسة في دور الرعاية بعد الدوام المدرسي، ٩٨٠ كرونة دائمة في الشهر لمدة ١٠ شهور في السنة.

الخصم الممنوح للأشقاء: إذا كان لدى إحدى الأسر أكثر من طفل واحد في دار الرعاية، تسدد الأسرة الرسوم بالكامل لأرخص مكان و ٧٥ في المائة للأماكن الأغلى. وإذا كانت الأسرة لديها أكثر من طفل واحد في الرعاية، وجميعهم في الأماكن الأغلى، تسدد الأسرة ٧٥ في المائة من الرسوم لكل الأماكن. وفيما يلي مثال لذلك: إذا كان أحد الأطفال في دار الحضانة والآخر في رياض الأطفال يكون الخصم الشهري ٦٠٠ كرونة دانمركية. (المصدر: بلدية تورشافن).

الصحة

١٩ - اتخذت مبادرات لدعم تنفيذ حزم الوقاية، بما في ذلك حزمة الوقاية للصحة الجنسية. وتستخدم معظم البلديات الحزمة لتوجيه سياساتها ومبادراتها الخاصة، والصحة الجنسية مدرجة في معظم السياسات الصحية للبلديات. وعلاوة على ذلك، تنفذ ١٠ بلديات تقريبا حاليا نمودجا لتعزيز التثقيف الجنسي في المدارس. وشهدت السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ انخفاضا في الإجهاض المستحث بين الشباب. ويعد الانخفاض كبيرا في الفئة العمرية ١٥ - ١٩ عاما. ومع ذلك، فإن الانخفاض هو استمرار للانخفاض الذي بدأ في عام ٢٠٠٩. وحدث أيضا انخفاض في حالات حمل المراهقات.

غرينلاند

تبين الأرقام الواردة من مكتب رئيس الشؤون الطبية في غرينلاند أن عدد حالات الإجهاض لا يزال مرتفعا، ولكن يبدو أنه ينخفض ببطء. وينظر نظام الرعاية الصحية إلى الجهود المبذولة لمكافحة حالات الحمل غير المرغوب فيه على أنها عملية بطيئة وصعبة، وتعتمد على تغيير المواقف - بين السكان الذكور أيضا - في ما يتعلق بمسألة التخطيط للإنجاب. ويشارك نظام الرعاية الصحية في عدد من التدابير، كلها موجهة إلى مكافحة حالات الحمل غير المرغوب فيه، على سبيل المثال من خلال تقديم وسائل منع الحمل مجانا، وتقديم مشاريع في الفصول المدرسية، مثل "مشروع الدمية" الذي يتيح لجميع الشباب في الصفين التاسع أو العاشر محاكاة رعاية طفل باستخدام دمية، أو من خلال مناقشات عن وسائل منع الحمل، والمتابعة بعد الإجهاض.

والحمل غير المرغوب فيه ليس أمرا ملحوظا بين الشباب في غرينلاند فقط. وأجريت دراسات بحثية، نوعية وكمية على حد سواء، لمعرفة سبب وجود هذا العدد الكبير من حالات الحمل غير المرغوب فيه في غرينلاند. وهناك علاقة بين عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه والتغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع، ويتعين أن يتحلى كل فرد بالقدرة

اللازمة على التكيف للتصدي للتغيرات التي تحدث في وقت تتعرض فيه قيم المجتمع التقليدية والصحة الاجتماعية والعقلية إلى ضغط كبير.

وتتاح للنساء، اللاتي ترد أسماؤهن في سجل سكان غرينلاند واللاتي تقمن في البلد، فحوصات طبية مجانية أثناء الحمل، ورعاية مجانية للأمهات في المستشفيات. وبنفس الطريقة، تُقدّم إرشادات مجانية عن استخدام وسائل منع الحمل.

الجدول ١٣

حالات الإجهاض القانوني المبلّغ عنها حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد					المعدل لكل ألف أنثى في الفئات العمرية				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
١٢-١٣ سنة	صفر	صفر	٣	١	٢	صفر	صفر	٣,٤	١,٢	٢,٥
١٤-١٥ سنة	٢٥	٢٧	٣٣	٢٨	٢٦	٢٧	٢٩,٣	٣٧,٣	٣١,٢	٣١,٠
١٦-١٧ سنة	٧١	٩٣	٦٢	٧٥	٨١	٨٣,٧	١٠٥,٢	٧٥,٢	٩١,٦	١٠٣,٤
١٨-١٩ سنة	١٣٥	١٠٥	١٠٧	٨٨	١٠١	١٤٤,٢	١٠٩,٣	١٠٩,٧	٩٣	١١٢,٦
٢٠-٢٤ سنة	٢٦٨	٣٠١	٢٦٦	٢٦٦	٢٧٠	١٢٨,٢	١٣٩,٤	١١٨,٩	١١٥,٨	١١٧,٣
٢٥-٢٩ سنة	١٦٣	١٨١	١٣٥	١٧٥	٢٢٠	٨٨,٤	٩٧,٢	٦٨,٤	٨٧,٩	١٠٨,٣
٣٠-٣٤ سنة	٧٧	٧٩	٧٧	٩٣	١٠٨	٥٠,٨	٤٩,٧	٤٦,٢	٥٢,٢	٥٩,١
٣٥-٣٩ سنة	٤١	٥٤	٣٧	٣٨	٤٥	٢٤,٧	٣٦,١	٢٥,٣	٢٦,٥	٣١,٧
٤٠-٤٤ سنة	١٧	١٩	١٥	١٩	٢٠	٦,٥	٧,٨	٦,٦	٩,٥	١١,٠
٤٥-٤٩ سنة	٢	١	٢	صفر	صفر	٠,٩	٠,٤	٠,٨	صفر	٠,٠
المجموع*	٧٩٩	٨٦٠	٧٣٧	٧٨٣	٨٧٣	٥٦	٦٠,١	٥١,٥	٥٥,١	٦٢,٣

* الفئة العمرية ١٥-٤٩ سنة.

وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالإجهاض: يرجى الرجوع إلى رد الدولة الطرف فيما

يتعلق بالقضية ٣٧.

جزر فارو

معدلات الإجهاض في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١

٢٠٠٧: ٤٦، ٢٠٠٨: ٣٧، ٢٠٠٩: ٥١، ٢٠١٠: ٣٣، ٢٠١١: ٣٣

يرجع قانون الإجهاض إلى عام ١٩٥٦. وفي ما يلي معايير السماح بالإجهاض:

- إذا كانت صحة المرأة أو حياتها في خطر.

- إذا كانت المرأة حاملا بسبب جريمة جنائية مثل الاغتصاب.
- إذا كان هناك خطر من أن يعاني الجنين من ضرر فادح في شكل مرض عقلي أو إعاقة بدنية.
- إذا كان من المقدر ألا تكون المرأة قادرة على رعاية الطفل بسبب تحديات عقلية أو بدنية شديدة.

وعلى مر السنين، بذلت حكومة جزر فارو جهودا لتقديم معلومات عن وسائل منع الحمل، وكذلك عن الترتيبات الاجتماعية والاقتصادية إلى النساء اللاتي قد يكن في حاجة إلى خدمات اجتماعية بعد الإنجاب. وتركز الحكومة أيضا على تحسين ظروف الوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والأسر التي لديها أطفال بشكل عام.

وفي عام ٢٠٠٧ أنشئت خدمة استشارية قدمت نصائح مجانية دون الكشف عن الأسماء حول الإجهاض. وبما أن الخدمة لم تصل إلى جميع أنحاء البلد، قرر وزير الصحة نقل الخدمة إلى نطاق خدمات الرعاية الصحية للأسرة في عام ٢٠١٣. ويمكن حاليا لجميع النساء الاتصال بهذه الخدمات للحصول على مشورة مجانية عن الإجهاض، بغض النظر عن المكان الذي يعشن فيه.

وجرت مناقشة حول تحديث قانون الإجهاض، ولكن يبدو أنه ليست هناك أغلبية في البرلمان تحبذ إجراء أي تغييرات جوهرية على القانون حاليا.

الفئات المحرومة من النساء

٢٠ - تتمتع النساء المهاجرات ونساء الأقليات بنفس حقوق المرأة الدانمركية بالنسبة لجميع أجزاء الاتفاقية. وفي ما يتعلق ببعض الأجزاء، يمكن أن يكون استخدام هذه الحقوق أصعب بالنسبة للمهاجرات ونساء الأقليات. فعلى سبيل المثال، تقل نسبة تصويت نساء الأقليات إلى حد ما عن النساء الدانمركيات والرجال الدانمركيين في الانتخابات الوطنية، وهن أقل تمثيلا في سوق العمل. وتهدف مبادرات مختلفة بشأن إدماج المرأة إلى تعزيز استفادة المهاجرات ونساء الأقليات من حقوقهن والفرص المتاحة في هذه المجالات، على سبيل المثال مشروع "أمهات الحي" وشبكة إرشاد اللاجئات أو المهاجرات في المركز الدانمركي للمعلومات عن المرأة والشؤون الجنسية. وبين تقييم أجري لشبكة الإرشاد للفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، جملة أمور منها أن ٣٨ في المائة من السيدات اللاتي حصلن على توجيه قد وجدن وظيفة بعد أن أصبحن جزءا من هذا المشروع.

ويغطي قانون المساواة بين الجنسين النساء والرجال ذوي الإعاقة، ولهم نفس فرص تقديم شكاوى تتعلق بالتمييز على أساس نوع الجنس لكي ينظر فيها مجلس المساواة في المعاملة.

وينظم قانون المساواة بين الجنسين في الدانمرك، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، مجال المساواة بين الجنسين خارج سوق العمل ويشكل الأساس والإطار الذي تستخدمه السلطات العامة لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويغطي نطاق القانون سلطات كل من الدولة والبلديات. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق القانون على جميع الأنشطة التجارية.

ويهدف القانون إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل على أساس تساويهما في القيمة. والغرض من القانون هو مكافحة التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس بما في ذلك التحرش والتحرش الجنسي خارج سوق العمل. ويحظر القانون التمييز على أساس نوع الجنس.

ومجلس المساواة في المعاملة هو مجلس مستقل للطعون يتناول الشكاوى المتعلقة بالتمييز. ويتعامل المجلس مع شكاوى التمييز على أساس نوع الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الدين أو العقيدة، أو الآراء السياسية، أو الميول الجنسية، أو السن، أو الإعاقة، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو العرقي داخل سوق العمل. وخارج سوق العمل، يتعامل المجلس مع الشكاوي المتعلقة بالتمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو نوع الجنس.

وفيما يتعلق بظروف الاستقبال: وفقا للبند ٤٢ أ (٧) من قانون الأجانب تبت دائرة الهجرة الدانمركية في توفير أماكن إقامة للأجانب بدعم من الدائرة.

ودائرة الهجرة الدانمركية لديها أنواع مختلفة من مراكز اللجوء، تشمل مراكز الاستقبال والترحيل ومراكز الإقامة العادية، ومراكز الأطفال، ومراكز الرعاية، ومراكز للنساء. ويتلقى الموظفون في مراكز النساء تدريباً خاصاً في تقديم الرعاية للفئات الضعيفة على وجه الخصوص من الأجانب، وقاموا بجملة أمور منها تطوير خبرتهم في التعامل مع الأجانب اللاتي تعرضن للاتجار. وعلاوة على ذلك، يوجد في مركز ساندو لم لاستقبال اللاجئين جناح للنساء موجه لخدمة الأجانب الأكثر ضعفاً.

وإذا كانت لدى أي من الأجانب احتياجات خاصة لدواعي الحماية أو لدواعي أخرى، فيمكن أن يُمنح الشخص المعني مكان للإقامة في مركز الأزمات.

وفيما يتعلق بالبيانات: لا توجد بيانات إحصائية عن عدد تصاريح الإقامة الممنوحة وفقاً لنوع الجنس.

وفيما يتعلق بالاضطهاد القائم على نوع الجنس والمطالبات: لا توجد في قانون الأجانب أحكام معينة بشأن منح مركز اللاجئ أو منح مركز الحماية بسبب الإيذاء القائم على نوع الجنس. ومع ذلك، فمن المسلم به عموماً أن المرأة قد تتعرض لأنواع معينة من الإيذاء التي قد تتسبب في احتياجها للحماية. وعلى غرار كل قضايا اللجوء الأخرى، فإن الحالات التي يكون فيها مسوغ التماس اللجوء هو الإيذاء القائم على نوع الجنس فإنها يجب أن تُقيّم في مواجهة المادة ٧ من قانون الأجانب. ووفقاً لذلك، يتم إجراء تقييم محدد وفردى لمسوغات ملتمس أو ملتمسة اللجوء بالمقارنة مع المعلومات الأساسية عن البلد الأصلي المعني لتحديد ما إذا كان طالب اللجوء ذو الصلة يندرج ضمن البند ٧(١) أو البند ٧(٢) من قانون الأجانب. ولدى إجراء هذا التقييم، تُؤخذ أيضاً في الحسبان المعلومات المتعلقة بأية ظروف معينة مر بها ملتمس أو ملتمسة اللجوء في بلدهما الأصلي.

ومجلس طعون اللاجئين هو الذي يبت في منح مركز اللاجئ بموجب البند ٧(١) من قانون الأجانب أو مركز الحماية بموجب البند ٧(٢) من قانون الأجانب في الحالات المعروضة على المجلس.

ويجري على أساس مستمر تحميل أمثلة مختارة، لا تكشف عن الهوية، للسوابق القضائية لمجلس طعون اللاجئين، تشمل القرارات المتخذة في الحالات التي تنطوي على عنف قائم على نوع الجنس، على الموقع الشبكي للمجلس على العنوان www.fln.dk.

وتنشر اللجنة التنفيذية لمجلس طعون اللاجئين أيضاً كل سنة تقريراً عن أنشطة المجلس يتضمن سرداً للسوابق القضائية للاجئين، وسرداً لأساس البت في طلبات اللجوء، وسرداً لأنشطة المجلس الأخرى. ويرد وصف لمسألة الاضطهاد على أساس نوع الجنس والمرتبطة بالشرف والاتجار بالبشر في البندين ٥-٩ و ٥-١٠، وقد ورد أحدثها في تقرير عام ٢٠١٣. ويمكن تنزيل التقارير من الموقع الشبكي لمجلس طعون اللاجئين على العنوان www.fln.dk (باللغة الدانمركية).

الزواج والعلاقات الأسرية

فيما يتعلق بالزواج القسري، الأسئلة (أ) - (ج):

(أ) من الصعب للغاية تحديد عدد حالات الزواج القسري والأشكال المماثلة للاضطهاد على وجه التحديد، نظرا لصعوبة التمييز بوضوح بين هذه الأشكال من الاضطهاد وبسبب نقص الإبلاغ. ولا يجري على الإطلاق الإبلاغ عن بعض الحالات، أو ليس ثمة معرفة بها "رسميا". ومع ذلك، قد تعطي بعض الأرقام مؤشرا على حجم المشكلة. ففي عام ٢٠١٣ رفضت دائرة الهجرة الدانماركية ٣٢ طلبا للم شمل الأسرة بسبب افتراضات أو شكوك بأن الزواج قسريا. ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ بلغ هذا العدد ٢٣.

- في عام ٢٠١٣ تلقت المنظمة الوطنية لدور إيواء النساء في الدانمرك ١٢٤ استفسارا كان السبب الرئيسي وراءها الزواج القسري. ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغ هذا العدد ١١٠. والمنظمة لا تسجل إلا سبب الاستفسار الذي أبدي عند الاتصال الأولي. وإذا أصبحت قضايا الزواج القسري معروفة لاحقا (ولم يكن الزواج القسري السبب الأولي للاستفسار)، فلا يتم تسجيل هذا.

- في عام ٢٠١٣ سجلت الشرطة الوطنية الدانماركية ٢٠ إفادة بشأن الزواج القسري (وتشمل هذه حالات أبرم فيها عقد الزواج، أو يُنتظر إبرامه في وقت وشيك، أو يجري التخطيط له)، ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بلغ هذا العدد ١٦.

(ب) لم تجر بعد أي تقييمات للاستراتيجية الوطنية المضادة للمنازعات المتعلقة بالشرف، ومن الصعب تحديد الأثر المباشر للاستراتيجية. لكن الزيادة في الاستفسارات المقدمة إلى المنظمة الوطنية لدور إيواء النساء في الدانمرك ومركز تأهيل الشباب من أصول إثنية في الدانمرك تشير إلى زيادة وعي الشباب بحقوقهم وإمكانيات حصولهم على المساعدة والدعم. لكن الزيادة في الاستفسارات تبين أيضا أن هذا لا يزال يشكل مصدر قلق ينطوي على تحديات يتعين التصدي لها.

وتبين الإحصاءات الجديدة لمقياس الإدماج الوطني الحكومي حدوث انخفاض كبير في نسبة المهاجرين غير الغربيين وأبنائهم، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ عاما، ممن تقيد أسرهم حريتهم في اختيار الشريك/الزوج. وانخفضت النسبة من ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي الفترة الزمنية نفسها انخفضت نسبة المهاجرين

وأبنائهم، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ سنة، ولا يؤيدون أفكار المساواة بين الجنسين من ٤ في المائة إلى ٢ في المائة.

(ج) الاستراتيجية الوطنية المضادة للمنازعات المتعلقة بالشرف: يجري تخصيص ٢٤ مليون كرونة دانمركية على مدى أربع سنوات.

استراتيجية مناهضة المفاهيم القانونية الموازية: يجري تخصيص ٦ ملايين كرونة دانمركية على مدى أربع سنوات.

أمهات الحي: يجري تخصيص ٦,٤ مليون كرونة على مدى أربع سنوات.

العمل الذي تقوم به المنظمة الوطنية لدور إيواء النساء المضادة للمنازعات المتعلقة بالشرف: يجري تخصيص ١٩ مليون كرونة دانمركية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

مركز تأهيل الشباب من أصول إثنية: يجري تخصيص ١٢,٥ مليون كرونة دانمركية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة الصغار المهددين بالزواج القسري أو غير ذلك من المنازعات الخطيرة المتعلقة بالشرف (استمرار مركز الشباب من أصول إثنية، وإنشاء مرفق جديد للإسكان): يجري تخصيص ٢٤ مليون كرونة دانمركية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

وفيما يتعلق بلم شمل الأسرة: لا يؤثر نوع جنس الزوج أو الشريك الذي يعيش في الدانمرك، ونوع جنس أو جنسية الزوج أو الشريك الذي يعيش في الخارج، على ما إذا كان الزوج أو الشريك الذي يعيش في الخارج سيُمنح تصريح إقامة بموجب القواعد الدانمركية للم شمل الأسرة.

وينطبق بصفة عامة شرط أن يكون سن كلا الزوجين أو الشريكين ٢٤ عاما على الأقل، ولكن يمكن التنازل عن هذا الشرط في ظل ظروف خاصة، على سبيل المثال إذا اقتضت التزامات الدانمرك الدولية ذلك. وليس شرط السن بأي حال من الأحوال تمييزا على أساس الجنسية أو نوع الجنس، ويتناسب مع الهدف المعلن، وهو منع الزواج القسري والمدبر.

ويتم التنازل عن شرط أن يكون ارتباط الزوجين أو الشريكين بالدانمرك أو وثق من ارتباطهما بأي بلد آخر، لو كان الزوج أو الشريك المقيم في الدانمرك مواطنا دانمركيا، أو أقام في الدانمرك إقامة قانونية لمدة ٢٦ سنة على الأقل. ولا يرتبط التنازل عن هذا الشرط بنوع الجنس، ويمكن أيضا التنازل عن هذا الشرط في ظل ظروف خاصة، على سبيل المثال إذا كانت التزامات الدانمرك الدولية تقتضي ذلك.

وفيما يتعلق بالبيانات قيد النظر بموجب النظام القضائي: لا تتوافر معلومات عن عدد القضايا في الدائرك، المتعلقة بمسؤولية الوالدين (عما في ذلك حضانة الأطفال)، بين أب دائركي وأم أجنبية.

وفيما يتعلق بمصلحة الطفل: عند اتخاذ قرارات بشأن مسؤولية الوالدين، ينصب التركيز الرئيسي على مصلحة الطفل العليا. وعند النظر في هذا، يؤخذ في الحسبان العنف بين الوالدين وأثره على الطفل.
